

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم: التاريخ
رقم:

السياسة الزراعية في العصر الأموي
41هـ-132هـ/661م-749م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر
تخصص تاريخ القرون الوسطى

إشراف الأستاذ:
- مراد لكحل

إعداد الطلبة:
- فاتح دحماني
- تركية رحالي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
الصفة	المؤسسة الجامعية	إسم و لقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة محمد بوضياف	د. محمد العيساوي
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف	د. مراد لكحل
مناقشا	جامعة محمد بوضياف	د. مصطفى بن حسين

السنة الجامعية: 2016-2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ



إهداء

أولاً لك الحمد ربّي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك الحمد لك ربّي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك

والبصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

بسم الله الرحمن الرحيم: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً"

إلى الشمعة التي أنارت دربي ، و التي بجانها ارتويت ويدفنتها احتमित ، وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ولحقها ما أقيت
إلى من يشتهي اللسان نطقها ، وترفرف العين من وحشتها وتخشع الأحاسيس لذكرها

إلى أمي الغالية.

إلى درعي الذي به احتमित ، وفي الحياة به اقتديت الذي سعى جاهداً إلي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف إلى جانبي
بكل ما أوتي ركنة عمري ، و صدر أمني وكبرياتي وكرامتي

إلى أبي الغالي.

إلى سواعدي في هذه الدنيا : وهيبة ، سمة ، كثرة .

إلى منبع الفرح والسرور إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من شاركني درب الدراسة والبحث

إلى من لم يدركهم قلمي أقول لهم بعدتم ولم يبعد عن القلب حبكم وانتم في الفؤاد حضور .

إلى قسم التاريخ ، تخصص تاريخ وسيط 2017/2016.

إلى أرض المليون ونصف المليون شهيد ، بلدي الغالي الجزائر ، إلى موطن الأنبياء والمرسلين القدس الشريف وشهداء الأمة
الإسلامية .

إلى كل من علمني حرفاً ويدعو إلى صلاح العباد والبلاد .

فاتح- تركية

إلى كل هؤلاء الهدى ثمرة جهدي

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله عز وجل أولا و أخيرا على ما قدر من التيسير و يسر من التقدير لإنجاز هذا العمل المتواضع ، كما لايسعنا في هذا المقام إلى أن أتوجه بالشكر و العرفان و التقدير للأستاذ "مراد لكحل" المشرف على هذا العمل و الذي أمدنا بتوجيهاته السديدة و رعايته الخاصة حتى إكتمل هذا البحث و بلغ تمامه .
كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى الأستاذ "رامي بلعيدي" الذي كان بحق النبراس الذي أضاء لنا أجاهيل البحث و المفتاح الذي أدخلنا عالما ، و أيضا نتقدم بالشكر الكبير إلى عمال مكتبة الثريا "فتحي بركات" و "طارق بلحاج".

المقدمة

1- التعريف بالموضوع:

الباحث في التاريخ الاقتصادي الإسلامي يجد نفسه بحاجة ماسة للرجوع إلى البدايات الأولى لتشكل النظم الإقتصادية للدولة الإسلامية وتطبيقاتها العملية فلا يمكن الحديث عن أية سياسة للدولة دون الحديث عن جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، الزراعي بخاصة هو الذي يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية وتطور حاصل على الميادين الأخرى وأي إستقرار سياسي يرتبط إرتباطا وثيقا بالجانب الإقتصادي الذي يؤثر على الرقي الحضاري لأي دولة.

والسياسة الزراعية للدولة الأموية عبر حقبة التاريخية هي جزء من تاريخ الأمة العربية الإسلامية، فالمتتبع للتاريخ الإقتصادي للدولة الأموية يشهد أن مختلف الإصلاحات كانت بمجهود الدولة وعمالها وحرصها على ماله علاقة بالإنتاج والخراج، وذلك لشدة الهمم نحو الإنطلاق لأفاق واسعة حية في إستصلاح أراضي جديدة و إعمارها بإخراج مائها ومرعاها، لذلك كان اختيارنا لموضوع السياسة الزراعية خلال العصر الأموي.

2- إشكالية الدراسة:

تدور الإشكالية العامة للموضوع كما يشير عنوان الدراسة، حول طبيعة النشاط في العهد الأموي؟، و ماهي المقومات المؤثرة فيه؟.

وتتفرع هذه الإشكاليات الرئيسية تساؤلات تسلط الضوء على جوانب مختلفة مهمة من الموضوع وذلك خلال عملية البحث و الإستكشاف فحاولنا إثارة القضايا التالية:

إلى أي مدى ساهمت الملكيات الخاصة والعامة في الإنتاج الزراعي؟، وإلى أي مدى تعتبر المقومات الزراعية دافعا في قوة الإنتاج الزراعي؟، وكيف ساهمت الأساليب الزراعية المختلفة في تنوع الحاصلات الزراعية؟ .

إلى أي حد ساهمت سياسة الحجاج بن يوسف في محاربة النزوح الريفي والهجرات من الأراضي؟، و ماهي إسهامات الأمويين في المجال الإقتصادي عموماً والزراعي خصوصاً؟، وهل ساهمت الثروة الحيوانية في زيادة موارد الدولة؟ .

3- دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

من بين العوامل التي ساهمت في اختيارنا للموضوع هي محاولة إنصاف السياسة الزراعية للدولة الأموية، إذ يتهمها البعض بأنها دولة قامت على اضطهاد وظلم وتجاوز في التعامل مع الملاك في وضع الخراج، غير مراعين للأسباب والدوافع ودون وضع مبررات لذلك، إذ كل ذلك تحكمت فيه ضروريات أمنية وسياسية، مع تراجع موارد الدولة ومحاربة النزوح الريفي من جهة أخرى، وكذلك هدفنا الرد على بعض المؤرخين الأوربيين الذين حاولوا إثارة الشكوك لدى القارئ العربي وأثروا فيهم من خلال نظام الجباية وفرض الجزية على الموارد الزراعية.

4- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف على جانب من جوانب الإقتصاد وتنظيمه و نشاطه في العصر الأموي .
- دراسة الملكيات الزراعية العامة والخاصة للدولة الأموية وما طرأ عليها من تطور.
- معرفة مدى مساهمة الأمويين في الجانب الزراعي والنهوض بهذا القطاع .

5- خطة البحث:

وفق ما أتيج لنا من مادة علمية إرتأينا تقسيم البحث إلى تمهيد وفصلين وخاتمة، فأبرزنا في التمهيد الإصلاحات الزراعية زمن الخلفاء الراشدين ونبذة عن أهم الجهود التي قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا المجال محاولة منا تتبع السيرورة الاقتصادية والزراعية، أما الفصل الأول قد تناولنا فيه الملكيات الزراعية ومقوماتها في الدولة الأموية، فتطرقنا فيه إلى الملكيات الخاصة والعامة للأراضي الزراعية وتناولنا أيضا المقومات الزراعية المؤثرة في الإنتاج الزراعي، وجاء الفصل الثاني مخصصا لأساليب الاستغلال الزراعي وأنواع الخراج والحاصلات الزراعية والإجراءات التي قام بها الحجاج بن يوسف من أجل النهوض بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

6- أهم المصادر والمراجع:

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة من أجل رفع اللبس الذي يكتنف هذا القطاع الدولة، ومن أهم المصادر: أبو يوسف، الخراج، و الذي يحوي مادة وفيرة تتعلق بالجانب الزراعي وبخاصة الأراضي الخراجية وإستغلالها وكذا قدامة بن جعفر، وكتابه الخراج وصناعة الكتابة، وهو بدوره يحوي مادة كبيرة تتعلق أيضا بالجانب الإقتصادي للدول الأموية، والبلاذري، فتوح البلدان، الذي كان حريصا على نقل معلومات وإحصاءات دقيقة لا نجدها في غيرها من المصادر، بالإضافة إلى الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، وإن كان أقل دقة وجودة في المعلومات، إذ لم يقيد مادته بفترة زمنية معينة بل جاءت عامة، مقارنة بالموارد السابقة.

-أما بالنسبة للمراجع المتخصصة فأهمها:

عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، وهو بدوره يمتلك خبرة ومادة علمية كبيرة في عهد الحجاج ، وكذا راشد البراوي وكتابه في الإقتصاد الإسلامي وكانت معلوماته مهمة خاصة من الناحية الإقتصادية في جانب المياه ومصادر الري، وأيضا جريبة بن أحمد سنان الحارثي، الفقه في الاقتصاد لأمير المؤمنين عمر بن خطاب، حيث أسهمت في موضوع الأراضي الخراجية، وبخاصة زمن أمير المؤمنين عمر بن خطاب رضي الله عنه، كما نجد كتاب عاطف رحال، بعنوان تاريخ بلاد الشام الإقتصادي في العصر الأموي، الذي كان مركزا على الجانب الإقتصادي بخاصة في العوامل الطبيعية التي لها مكانة و دور بارز داخل الزراعة الأموية.

7- المنهج المتبع:

كان اعتمادنا على المنهج التاريخي بآلياته المختلفة من وصف وتحليل وتركيب، إذ مثل هذه الدراسات تحتاج إلى ذلك لتتبع حيثياتها ،وكذا توضيح مختلف العوامل التي ساهمت في السياسية الزراعية للدولة الأموية.

8- صعوبات البحث:

وإن كنا لا نشكو من قلة المادة الخبرية التي تفي بإنجاز بحث متكامل غير أن بعض الصعوبات واجهتنا أثناء الدراسة ومنها ورود كثير من المعلومات والأحداث في المصادر مجردة في إطارها الزمني والدولة المتعلقة بها، مما دفع بنا إلى تتبع كثير من الحثيات للتوصل إلى ما يتعلق بالدولة الأموية.

وكذا قلة الإحصاءات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية ومدونات الدواوين وحساباتها فيما يتعلق بالخراج والنفقات الزراعية .

هذا و نشير أننا عمدنا إلى عدم إنجاز فهرس للأعلام و الأماكن لما قد يكون بعد المناقشة من تصويبات و تصحيحات و تقديم و تأخير .

وفي الختام نقول أننا بذلنا ما في وسعنا لإيصال هذا البحث إلى صورته الحالية، ومع ذلك لا ندعي بلوغ الكمال فيه وإنما تبقى محاولة معرضة للنقص والتقصير والله الموفق لكل صواب.

تمهيد

الإصلاحات الزراعية في

عهد الخلفاء الراشدين

الملكيات الزراعية ومقوماتها في الدولة الأموية :

أولاً : الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية .

تعتبر الملكية الخاصة للأراضي ركزت من ركائز الدولة الأموية من أجل تطوير وتنمية الزراعة وحفظ حقوق الملكية الفردية للأرض والمحاصيل والأدوات، وبهذا يتضح أنها الملكية التي يكون فيها للفرد الحق في الإختصاص بالأرض من حيث الإستغلال والتصرف في نطاق القيود الشرعية أو ما تسمى بالأراضي العشرية المفروضة عليها¹. وإن الملكيات الخاصة للأرض الزراعية تنقسم إلى :

الإقطاع :² هو عبارة عن طريقة لتوزيع الأراضي الموات، فهو وسيلة من أجل تنمية وبعث النشاط داخل الأرض المعطلة، وهذا التوزيع للأرض يكون بين القادرين على استثمارها وإعمارها، كذلك هذا التوزيع لا يختص بالإستثمارات الزراعية فقط، وإنما يمكن أن يكون الغرض منه إنشاء وحدات سكنية وغيرها، ويعرفه الفقهاء بأنه توزيع ولي الأمر الأرض الموات أو نحوها من الموارد على شخص أو عدة أشخاص لغرض استثمارها³، وبعث الحياة فيها .

تصنف الإقطاعات إلى نوعين أساسيين وذلك لتحقيق وحفظ حقوق أصحابها من أجل الإستثمار والأعمار، فالنوع الأول إقطاع التملك: فتتقسم فيه الأرض المقطعة إلى ثلاثة أقسام: موات وعامر ومعادن، فأما الموات أحدهما ما لم يزل مواتاً على قديم الدهر فلم تكن فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك، فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يحييه ومن يعمره، وأما العامر فضربان أحدهما ما تعين مالكه فلا نظر للسلطان فيه إلا ما تعلق بملك الأرض من حقوق بيت المال، والثاني فأرض الخراج لا يجوز إقطاع رقابها تملكاً

¹ أبو يوسف، المصدر السابق، ص ص 58، 69.

² يقصد هنا الإقطاع الإسلامي الذي يمثل الإعمار وليس الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبا في العصور الوسطى، ولمعرفة أهم أوجه الإختلاف بينهما، أنظر عبد الله عيد روس الباز، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الإقتصادي، ص ص 394، 395.

³ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 218.

وتنقسم على ضربين ضرب يكون رقابها وقفا وخراجها أجرة، فتمليك الوقف لا يصلح بإقطاع ولا بيع ولا هبة، وضرب يكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح إقطاع مملوك تعيين مالكوه¹، وأما الضرب الثالث: وهو المعادن فهو ما مات عنه أربابه وليس له وارث بفرض ولا تعصب فينتقل إلى بيت المال ميراثا لكافة المسلمين مصروفا في مصالحهم ويتمتع صاحب إقطاع التملك بحق الملكية التامة وله حق التصرف فيه، حيث كان يمنح عادة جزءا من الأراضي التي ليس لها ملاك أو الأرض الموات لإحيائها².

أما النوع الثاني من الإقطاع فهو إقطاع الإستغلال فله ضربان : عشر وخراج فأما العشر فأقطاعه لا يجوز لأنه زكاة لأصناف يعتبر وصف إستحقاقها عند دفعها إليهم، وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت إستحقاقها، وأما الخراج فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال أحدهما : أن يكون من أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج وثانيا : أن يكون من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض وأما الثالثة أن يكون من مرتزقة أهل الفياء وفريضة الديوان وهم أهل الجيش وهم أخص الناس بجواز الإقطاع، حيث أنه ليس لصاحب إقطاع الإستغلال حق التصرف في الإقطاع بل له حق المنفعة فقط ويعطى عادة من أرض الصوافي³.

وعليه نرى أن الإقطاع في الدولة الأموية كان متنوعا على أساس الشخص المقطع

إليه .

كما نجد أن في الدولة الأموية ظهور سياسة هامة وذلك في مجال الإقطاع وتتمثل في كون الخليفة هو الذي يقوم بمنح الإقطاع الأول ثم شاركه في ذلك ولاة الأقاليم فقد أقطع معاوية أرضا بالبصرة لكاسب بن ربيعة الذي كان يشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم

¹ الماوردي، المصدر السابق، ص ص248،249.

² الفراء، الأحكام السلطانية، ص ص 228،232.

³ يحيى بن آدم، المصدر السابق، ص 99.

فبلغ معاوية ذلك فكتب في إشخاصه إليه مكرماً، فلما رآه قام إليه فلتقاه وقبّل ما بين عينيه وأقطعه أرض بالبصرة¹.

وأقطع الخليفة عبد الملك بن مروان عمر بن هبيرة قطيعة بدمشق كما أقطع زياد بن أبيه لأبيه بن عبد الله كورة السوس، لأنه هو خليفة المسلمين والمسؤول الأول عن التنمية الإقتصادية في البلاد².

يتضح لنا أنّ تدخل الولاة في منح الإقطاعات ومشاركتهم إلى إتساع الأراضي الإسلامية وكثيرة الفتوحات وسياسة اللامركزية الإدارية التي اعتمدها الدولة .

وإن الهدف والغرض من الإقطاع كان واضحاً، حيث تباين وإختلف من وال إلى آخر ومن خليفة إلى آخر، فقد يكون لأغراض إقتصادية تنموية وذلك من أجل الإستثمار والإعمار وهو الغالب في العهد الأموي فتذكر الروايات مثلاً أن لسعيد بن عبد الملك نهر سعيد³، بالموصل وذلك عندما ولاها في عهد والده فأقطعه فيها أخاه فحفر النهر⁴، وهذا كله من أجل التعمير الأرض والتشجيع الناس على الزراعة ومن أجل توفير سبل وطرق المعاش لهم وقد أقطع عبد الملك مالك بن مسمع⁵، قطائع كثيرة وذلك جراء مشاركته في قتاله لمصعب الزبير، كما أمر عبید الله بن زياد عامله على كرمان إقطاع أحد المعارضين لضمه لصفوفهم⁶، وهذا الغرض آخر غير السابق وهو تأليف قلوب ذوي المكانة في المجتمع وخاصة لإتباع ذوي البلاد في الحرب والأزمات، حيث أن تألفهم يبقى أثره على من يتبعهم من أقوامهم .

¹ البلاذري، أنساب الأشراف، ج11 ص 32.

² المصدر نفسه، ج8، ص 266، ج5، ص 208.

³ نهر سعيد ينسب إلى سعيد بن عبد الملك بن مروان وهو الذي يقال له سعيد الجبر وكان يظهر نسكا وكان موضع نهره هذا غيضة ذات سباع فأقطعه إياها الوليد أخوه فحفر النهر و عمر ما هناك ،ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5 ص 321.

⁴ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 247 .

⁵ هو مالك بن مسمع بن شيبان لبكري الربيعي، سيد ربيعة في زمانه ومن أشراف البصرة، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم انحاز إلى عبد الملك في قتاله لابن الزبير توفي سنة 73هـ، الأصفهاني، الأغاني، ج11، ص 273.

⁶ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ص 287.

حيث ضمن البلاذري كتابه معلومات غنية ونادرة عن القطائع وأصحابها ومساحتها في معرض حديثة لا يهنا هنا إلا الإقطاعات التي منحت خلال الفترة الأموية ومن أشهر القطائع قطيعة هلال بن أحوز المازني أقطعه إياها يزيد بن عبد الملك يبلغ ثمانية آلاف جريبا ومهلبان قطيعة للمغيرة بن المهلب تبلغ ألف وخمسمائة جريب¹، ولا يعنينا في هذا المقام ذكر القطائع في حد ذاتها بقدر ما تعني بتتبع الإجراءات العملية التي قد تختلف عن إجتهدات الفقهاء النظرية في بعض الأحيان .

وفي العصر الأموي كان الإقطاع في البصرة عالما لمن يرغب فيه وحدده زياد ب60 جريبا، ويظهر أن شرط الحصول على قطيعة وحجم مساحتها يرتبط أساسا بالقدرة على عمارتها، ويمكن تبين ذلك من خلال إجراء زياد بتحديد مدة عامين لإستصلاح الأرض وإصدارها من المستفيد، يقول البلاذري " أقطع زياد في الشط الحموم وهي زيادان وقال لعبد الله بن عثمان إنني لا أنفذ إلا ما عمرتم، وكان يقطع الرجل القطيعة ويدعه سنتين فإن عمرها وإلا أخذها منه"².

كما كانت بعض القطائع تورث من ذلك أن قطيعة كانت للقاسم بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب تعرف ب قاسمان صارت لأخيه عون بالإرث³.

كما أنه توجد الكثير من الحالات لأسباب منح القطائع فبعضها كانت مكافئة على أعمال قام بها أصحابها للحكام من الولاة أو حق للخليفة نفسه، فقد أهدى بشار بن مسلم بن عمر والباھلي أخو قتيبة إلى الحجاج فرسا فسبق عليه، استحق به قطيعة من سبعمائة جريب، كما يظهر في بعض الإشارات أن الإعتبرات السياسية لم تكن غائبة في منح الإقطاعات خاصة لمن كان في خدمة الأسرة الحاكمة أو كان من المقربين منهم، فقد أقطع سليمان بن عبد الملك أرض واسعة من البطيحة ليزيد بن المهلب⁴.

¹ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ص406،408.

² المصدر نفسه، ص ص409،410.

³ نفسه، ص ص412،413.

⁴ نفسه، ص ص 416، 419.

02 - إحياء الأراضي الموات :

إن إحياء الأراضي الموات، يعتبر من أبرز سمات أوجه السياسة الزراعية للعصر الأموي وأساسا في تكوين الملكييات الخاصة وعليه من أحي مواتا ملكه بإذن الإمام أو بغير إذنه، وهذا يعني أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام وما لم يكن عامرا ولا حريما بعامر، فهو موات وإن كان متصلا بعامر : وإن إحياء أرض الموات أيضا للسكن فالبناء والتسقيف أول كمال العمارة التي يمكن سكنها، أما إحياءها للزرع والغرس اعتبر فيه ثلاث شروط وهي كالآتي:

أدهما جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزا بينهما وبين غيرها والثاني سوق الماء إليها إن كانت يبسا وحبسه عنها إن كانت بطائح لأن إحياء اليبس بسوق الماء إليها وإحياء البطائح بحبس الماء عنها، حتى يمكن زرعها وغرسها والثالث حرثها والحرث بجمع إثارة المعتدل وكسح المستعلي فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة كمل الإحياء وملك المحيي¹، ومن هنا يكون الإحياء بتنفيذ مجموعة الإلتزامات العملية كشرط تدل على إحياء هذه الأرض فعليه أن يعمل على المياه إلى هذه الأرض، أو إحتقار بئر ماء فيها أو القيام بتجفيف المستنقعات إذا كانت تغمرها المياه².

ومن خلال هذا يتضح لنا أن تملك الأرض بالإحياء في الشريعة عبارة على نظام حافز للنشاط الإقتصادي، حيث شجعت الدولة على إستغلال الأراضي المهملة وعلى عدم تعطيل الأرض كمورد طبيعي من خلال الإعتماد على هذه الشروط .

ونجد أنه كانت تعطى مدة معينة من أجل إحياء الأرض، وكانت تعطى مهلة ثلاث سنوات لإحيائها، ثم حددت المهلة بعد ذلك بعامين فقط بإذن من الإمام بعد أن كان حرا في البداية، وهذا يعتبر من أهم الإجراءات الأموية في هذا المجال، ويروى أنه حدث خصوم وقع بسبب أرض بين شخص وآخر مجاور له فقال: " ... تركت أرضك لم

¹ الماوردي، المصدر السابق، ص 231.

² مصطفى السباعي، إشراكية الاسلام، ص 89.

تعمرها حتى عملتها"، وقد روى عن عمر أنه بلغه أن قوما يتحجرون الأرض ثم يدعونها عطلا، فيجيء آخرون فيزرعونها فجعلها ملكا لمن يزرعها ويقوم بأعمالها¹.
و جاء هذا من أجل عدم تعطيل الأرض و السماح للأفراد القادرين على الإستثمار من جهة و تنمية للثروة الزراعية من جهة أخرى .

03-أنواع التملك الأخرى : (الشراء والهبة والوصية والميراث) :

إن لعوامل الملكية الخاصة الأخرى كالشراء والهبات والوصايا دور في نشوئها حتى وإن لم يكن عاملا أساسيا لكن لها دور في زيادة الإستثمار الزراعي، وقد عرف عن معاوية إمتلاكه الأراضي الزراعية والرغبة في زيادتها باستمرار عن طريق الشراء لما تدره من أرباح على مستثمريها وذلك بشراء معاوية من بعض اليهود أرضا بوادي القرى²، واشترى أيضا معاوية النخيل بألف ألف، والمزارع بألف ألف³، وقد سمح عبد الملك و بعده الوليد كثيرا للعرب بشراء أرض الخراج⁴، وذلك من أجل إزدياد الطلب على الأراضي بعد نفاذ أراضي الصوافي، لمحدودية مساحتها وشددة الإقبال عليها.
كما أن عامل الهبة والإرث كان له دور في زيادة للملكية الخاصة للخلفاء الأمويين وغيرهم، وقد رد عمر بن عبد العزيز أرضه بفدك و حلوان التي ورثها على أسلافه ولما سأل معاوية أحد أولاد طلحة عن تركته قال له : " ... ترك ألفي ألف ومائتي ألف دينار ... ، وكان يدخل نصابه كل سنة من العراق أربعمئة ألف سوى غلاته من الشراة وغيرها...⁵، ومنه يتضح لنا أن هذه الأراضي والأموال التي ورثت قد استخدمت وإشتغلت في نمو وزيادة الإستثمار و الإعمار الزراعي بالنسبة لأفراد الأسرة الأموية .

¹ البلاذري، أنساب الأشراف،المصدر السابق، ج5، ص 140.

² البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 48.

³ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج5، ص 298.

⁴ ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص 207، علي محمد الصلابي، الدولة الأموية، ج1، ص 685.

⁵ الكندي، الولاية والقضاة، ص 48.

وتظهر بعض الإشارات التي تشير إلى تعامل الإسلام مع الأراضي، وذلك إلى تحول الأراضي من خراجية إلى عشرية بسبب الهبات أو الشراء أو إقطاع وغيرها من أسباب الملك، يقول البلاذري: " وبالفرات أرضون أسلم أهلها عليها حين دخلها المسلمون و أرضون خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهبات وغير ذلك من أسباب الملك فصيرت عشرية وكانت خراجية فردها الحجاج إلى الخراج ثم ردها عمر بن عبد العزيز إلى الصدقة لم ردها عمر بن جبرة إلى الخراج فلما ولي هشام بن عبد الملك رد بعضها إلى الصدقة"¹.

ثانيا : الملكيات العامة لأراضي الزراعية للدولة الأموية:

إن الملكية العامة للأراضي الزراعية تعتبر من أهم الملكييات التي كان لها دور بارز ومهم في نشوء ونهوض الدولة الأموية بإقتصادها بصفة عامة، والزراعة بصفة خاصة، وهي عبارة على الملكية التي يكون صاحبها مجموع الأمة وليس أفراد معينين ويكون الإنتفاع الذي يرتبط بها يخصهم جميعا دون الإختصاص من أحد، حيث إتخذت الدولة إجراءات صارمة وذلك من أجل الحفاظ على الأراضي²، وإستثمارها في مجالات الزراعة ومن أبرزها ما يلي :

01- أراضي الموات:

وهي تلك الأرض التي لا يصلها الماء وبهذا ليس لها قابلية للإنتاج والإستثمار إلا بعد الإحياء لأنها عبارة عن الأرض المعطلة عن الإنتفاع والمجردة من كل الحقوق و الإختصاصات، فهي بالنسبة للفقهاء مباحة تملك بالإحياء، وتوجد صفات تمتلكها أراضي الموات ومن خلالها يجوز إحياءها من حيث أنها لا تكون مملوكة لشخص ما، كذلك بعدها

¹ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 414.

² أبو يوسف، المصدر السابق، ص 66،96.

عن العمران¹، وهذا من أجل تفادي المشاكل التي قد تحدث عن الإحياء في الأرض المملوكة، ويدخل ضمن الملكييات العامة ملكية البيت الأموي .

كما وردت الأرض الموات في القرآن الكريم بمعنى الميتة أي الجذبة القحطاء التي إنقطع عنها المطر فيبست وأصبحت غير ذي زرع ويتضح هذا المعنى من الآية التالية :
قال عز وجل : {وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ }².

وإن هجرة المزارعين من قراهم وأراضيهم كان له دور كبير في المساعدة على تكوين الملكييات الكبيرة، وذلك أن الفلاح تحت ضغط وذل هذه الظروف الصعبة مثل إرتفاع ضريبة الأرض وغمر المياه لبعض الأراضي التي لم تكن لهم القدرة على إستصلاحها، إما أن تكون له أرض مملوكة له ملكية خاصة فيقوم ببيعها بثمن منخفض إلى المزارع المجاورة والكبيرة والتي هي غالباً تكون للأسرة الأموية أو لأعوانهم كالأراضي التي كانت لسعيد بن عبد الملك وتوسعت نتيجة الشراء أو إيجائها، حيث تصبح أراضي الملاكين الصغار في رعاية وحماية الملاكين الكبار هروبا من جور الضرائب المتزايدة³.

ويسعون مع ذلك إلى إيجاد موارد لبناء قنوات لري أرضهم كما فعل ذلك الكثير من أصحاب الضياع في منطقة البصرة بأرض البطائح عند إيجائها إلى مسلمة بن عبد الملك، وإما أن تكون أرضاً خراجية فتحول بهجرة الفلاح إلى أرض الموات فظهر بذلك نزوح كبير للفلاحين ، من القرى مما جعل الدولة تتخذ إجراءات قاسية لإجبارهم على العودة لأرضهم بعد انكسار الخراج⁴ ، ولعل هذا ما ساعد على تمدد الملكييات الكبيرة وإتساعها .

¹ أبو داود، سنن أبي داود، ج3، ص ص 168، 179.

² سورة يس، الآية، 33.

³ آدم منز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج1، ص 215.

⁴ الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، ج2، ص 92.

02- أراضي الصوافي :

إن أراضي الصوافي جاءت نتيجة من نتائج توسع الفتوح في العراق والشام والجزيرة العربية ومصر ، كما أنها أصبحت بذلك دون مالك، إذ جلا عنها أهلها أو أنها كانت تابعة للملوك والنبلاء ورجال الدين، فقرر عمر بن الخطاب ضمها إلى بيت المال حيث أصبحت ملكا للدولة أي ملكية عامة بإعتبارها من أرض كسرى وأتباعه وأرض الإمبراطور ومن هرب تاركا أرضه ¹ .

فما زالت في العهد الأموي تابعة لبيت المال، والخليفة يتحكم ويتصرف فيها في أي شيء يراه في نظره مفيدا ومناسبا، فكان القرار يعود إلى معاوية الذي أعاد مسح الصوافي وأضاف إليها أراض واسعة بعد الحصول على سجل بالضياح الساسانية، وقام بنفس الإجراء في الأقاليم الأخرى، وسار على نهجه من جاء بعده من الخلفاء الأمويين فكان استثمارها كأحد الأساليب والإجراءات الأساسية في الزراعة إتجاه الصوافي، كما أنها تساعد و تساهم في زيادة وإرتفاع موارد بيت المال ² .

ومن خلال هذا نرى أن معاوية كان متأثرا بذلك بأعمال وإجراءات الرسول صلى الله عليه وسلم إتجاه الأراضي الذي إفتتحها، حيث إعتبرت خالصة كأرض فدك وبني النضير، وبذلك منح للدولة أولوية الإشراف عليها، ولعل هذا أدى إلى التذمر ضد تدخل الدولة في إدارة شؤون الصوافي .

03- أراضي المرافق العامة :

تعرف أراضي المرافق العامة بالأراضي لجميع الناس فهي المخصصة لأغراض المنفعة العامة ³ ، كضفاف الأنهار مثل دجلة والفرات بالعراق ونهر النيل بمصر ونهر بردى بالشام، بالإضافة إلى مواضع الأسواق العامة كذلك الطرقات وضواحي المدن

¹ أبو عبيد، الأموال، ج 1، ص 103.

² اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص ص 145،144.

³ العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، ج1، ص 298.

وغيرها¹، حيث يعتبر تفاوت أو تخطي هذه الأراضي أمر غير مقبول لأن مصلحتها ومنفعتها تتعلق وترتبط بكافة المجتمع المسلم .

وسياسات الدولة تجاه هذه المرافق قد قامت على إستصلاح وتوسيع وتنظيم مراكزها على الأنهار العظيمة خاصة في إقليم العراق، حيث يذكر أن الحجاج بن يوسف لما قدم العراق وليس على أنهارهم جسور فأخذهم بإتخاذها إلى أراضيهم² .

كما كان يولي من يقوم بفرات البصرة وينظر في أمر خرابهم وكذلك قاموا بالإعتناء بالأسواق، والإهتمام بالطرق خاصة الطرق التجارية الداخلية، وذلك لتواجد نهر دجلة والفرات به لإعتبارهما من أهم الأقاليم التي تقدم موردا كبيرا لبيت المال فقد ساهمت في تغطية نفقات الدولة الأموية³ .

ويدل ذلك على أن أراضي العامة يتوجب بقائها لما فيها من منفعة وفائدة لجميع الأمة، فهي ذات قيمة ترتبط بها حياة الناس، فإن إحتكارها يؤدي إلى إستغلال حاجة الناس لها .

04- أراضي الحمى :

إن الحمى من أهم الوسائل الأخرى للملكية العامة ومن الأوجه التي قامت عليها الزراعة للدولة الأموية ، و الحمى هو أن يقوم الخليفة أو نائبه في الأقاليم بمنع الرعي في أرض مخصوصة وجعلها لرعي بهائم الصدقة⁴، فكان المنع من إحيائه إملكا ليكون مستتبقة الإباحة لنبت الكلا ورعي المواشي، وقيل هو النقيع⁵ .

¹ البلتاجي، الملكية الفردية في النظام الإقتصادي الإسلامي، ص 96.

² أبو عبيد ، المصدر السابق، ج10، ص160.

³ الأصفهاني، المصدر السابق، ج10، ص160.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص114.

⁵ المصطفى السباعي، المرجع السابق، ص 102.

و قد إستمرت أراضي الحمى التي كانت في العهد النبوي الراشدي إلى العهد الأموي باستثناء بعض التغييرات الطفيفة بإباحته أحيانا و الزيادة في مساحته في أحيان أخرى ، كما حدث ذلك في النقيع ¹.

كما أن الشاعر الفرزدق ²، هجا واليا لبعض أمور البصرة بشعر بعد منعه من رعى إبله بالحمى بقوله :

وتمنع إيلي أن تجور إلى الحمى **** وأنت تجيز الحمر يا عبد حاتم

وقد إنتقد الحجاج بسبب إباحة الحمى حيث أنه قال: "... عجباً لـغلام ولد بالطائف فلم تنزل الأمور ترفعه وتخفضه حتى أتى العراق بلا مال محمول ولا حذ مفصول فأباح أحميتم..." ³، وهذا راجع إلى توسع وكثرة الحمى مما جعله يبيحها للناس جميعا، حيث يظهر أن الأمويين لم يتوسعوا في إحماء حمى جديدة وإن وجدت فهي قليلة وذلك من أجل تفادي حصول المشاكل التي قد تحدث و اكتفوا بالحمى التي كانت مقررة قبل تسلمهم الحكم .

05-الأراضي الخراجية :

تعتبر الأراضي الخراجية من أبرز الأراضي العامة التي كان لها دور مهم في تمويل بيت المال وتشمل الأراضي التي فتحت عنوة ووقفت بيد المسلمين، وقد كان التعامل معها وفق للإجراء الذي قرره عمر بن خطاب رضي الله عنه، وبقي متبعا في عهد الدولة الأموية، إذ وظف عليها الخراج على أنه أجره لها كما تشمل الأراضي التي

¹ هو موضع على عشرين ميلا من المدينة، وهو من أودية الحجاز، حماه الرسول صلى الله عليه وسلم، ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص 301.

² هو همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس، من أهل البصرة شاعر مشهور صاحب الأخبار مع جرير و الأخطل توفي سنة 110هـ، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ج6، ص ص 280،296.

³ صالح أحمد العلي، الحجاز في صدر الإسلام، ص ص 359،361.

فتحت صلحا على أن الأرض للمسلمين¹، فالسياسة التي اتبعتها الأمويون تجاه الأراضي الخراجية بمثابة إستمرار لما جرى عليه في عهد الخلفاء الراشدين. كما نذكر الروايات نماذجا في الأراضي التي فتحت عنوة فالجنود التي سيرت إلى رتبيل مثل من قبل الحجاج سنة (80هـ - 700) قيل فيها " ... فسار إليه ودخل بلاده ... وحوى أرضها ...". كما أنه تم إعادة فتح جرجان عنوة بعد نقص أهلها سنة (84هـ - 703م)². كما أورد أن معاوية ولي طبيبه النص رالي ابن اثال خراج حمصى سنة (46هـ - 666م)، وتعتبر من الأراضي التي قد فتحت صلحا والأرض للمسلمين، حيث نرى أن الخلفاء والولاة الأمويين طبقوا سياسة هامة وتتمثل في حرصهم على تعيين صاحب الخراج من رجالهم الثقة وفي الغالب كانوا من أهل البلاد الأصليين وذلك يرجع إلى خبرتهم الواسعة بأمور الخراج ولعدم تعمق العرب بالحضارة في تلك الفترة³.

ثالثا : المقومات الزراعية للدولة الأموية :

1- المقومات الطبيعية:

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم المقومات التي كان لها دور فعال على قيام الزراعة وإزدهارها في الدولة الأموية ومن أهم العوامل التي ساعدتها تنوع المناخ، بالإضافة إلى خصوبة التربة، وتوفر المياه ومصادرها وتنوع الأراضي الزراعية لتنوع التضاريسية في نطاق الدولة الأموية، كما أن الدولة الأموية عملت على الإستفادة من هذه العوامل و قامت على تنظيمها واستصلاحها .

أ - المناخ :

إن المناخ من أهم المقومات الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي وأكثرها تحكما في النشاط الزراعي إلا أن قدرة الإنسان على التحكم في هذا العامل محدودة للغاية وتكاد تقتصر جهوده في هذا الصدد على التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف

¹ جربية بن أحمد بن سنان الحارثي، الفقه الإقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص ص 438، 432.

² نادية محمود مصطفى، الدولة الأموية دولة الفتوحات، ص ص 48، 51.

³ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 4، ص 225.

معها حيث حرصت الدولة الأموية والأفراد على مراعاة هذه الجوانب في الزراعة عند إقامتها للمشاريع الزراعية¹.

وأدى تباين درجات الحرارة من مكان لآخر إلى تقسيم الدولة الأموية لمناطق حرارية معينة، لكل نوع خاص من الإنتاج الزراعي ففي المناطق الحارة تنمو المحاصيل التي تحتاج إلى درجات حرارية عالية عموماً كالأرز والقطن وقصب السكر مثل البصرة². بينما تنمو في المناطق معتدلة الحرارة والمرتفعة عن سطح القمح والشعير والزيتون أنواع من الفواكه وكما هو الحال في الطائف والغوطة وأجزاء كبيرة من الشام عموماً³. يورد البلاذري " أن الخليفة سليمان بن عبد الملك حجة وأتى الطائف فلقه رجل من أهلها فسأله أن ينزل عليه ... فنزل عليه فجعل يأتيه من حائطه وهو فيه بخمس رمانات حتى أكله مائة وسبعين رمانة ... ثم أتى بمكوك زبيب فأكله ... " ⁴.

بغض النظر عن جانب المبالغة في الرواية التي أوردها البلاذري حول الكمية الكبيرة التي أكلها الخليفة الأموي المهم هنا هو أنواع الزراعات التي تعرفها كل منطقة ولا شك أن تباين درجات الحرارة في الدولة الأموية أدى إلى تنوع البيئات الحرارية الطبيعية بها. وهذه البيئات تنتشر بها أنواع محددة من الزراعات متناسبة لخصائص المناخ في كل بيئة في نطاق الدولة الأموية.

ب - التضاريس والتربة :

العالم الإسلامي في العهد الأموي بتنوع في التضاريس والتربة، وبالتالي تنوع في المناطق الزراعية فالتربة هي الطبقة السطحية من قشرة الأرض التي تكونت نتيجة تحلل الصخور وتفتتها، ولا شك أنها تشكل عاملاً أساسياً في إزدهار الزراعة وتحديد نوع الحياة النباتية في أي إقليم من أقاليم الدولة الأموية، حيث تؤثر التربة في إختيار نوع المحاصيل

¹ محمد خميس الزوكة ، الجغرافية الزراعية، ص 108.

² المسعودي ،التنبيه والأشراف، ص 20.

³ عاطف رحال ، تاريخ بلاد الشام الإقتصادي في العصر الأموي، ص142.

⁴ ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص 109.

التي يمكن زراعتها في أي منطقة وتحديد مدى نموها فالأراضي الطينية مثلا توجد فيها زراعة الذرة ، والأراضي ذات التربة الدبالية توجد فيها زراعة القمح والشعير كما هو في البطائح¹ ، وطبيعي أن يزداد الإنتاج من المحاصيل إذا زرعت في نطاقات التربة التي تلائمها.

كما توجد مناطق أخرى في الدولة الأموية عرفت بخصوبتها كما هو الحال في الصحراء بالخصوص في إقليم الحجاز بمناطقه الخصبة في الواحات بالمدينة المنورة والطائف وأوديتها القريبة منها مثل خيبر وفدك ووادي القرى² ، ولعل ذلك نتيجة تطويق الجبال والحرارة البركانية لموقع المدينة فيجعل تربتها خصبة .

كما توجد أيضا المناطق التي تمتاز بتربتها الخصبة ذات السهول الواسعة مثل السواد في العراق، بسبب إرسابات الأنهار في دجلة والفرات والنيل في مصر خاصة على ضفافه، و إن هذه الإرسابات المتأتية من التربة المنقولة عن طريق الأنهار تساهم مساهمة فعالة في زيادة خصوبة التربة خاصة عند مصاب الأنهار وتفرعاته³.

وتؤدي مظاهر السطح في الدولة الأموية من إنبساط السهول إلى الجبال مرورا بالهضاب إضافة إلى سفوح المناطق الجبلية دورا في قيام الزراعة وازدهارها ، فقد تكون عاملا مساعدا على النشاط الزراعي ، وقد تكون معرقلاته فالسهول مثلا تعد أكثر ملائمة لهذا النشاط من الجهات الجبلية، وبالتالي تركز السكان الذين يمارسون الزراعة بها وتتوافر في التضاريس السهلية كل الظروف المساعدة للإنتاج الزراعي كما هو الحال في شمال العراق والغوطة بالشام ، فاستواء السطح يساعد على حفظ التربة التي تتسم بجودتها وخصوبتها خاصة الفيضية منها ما يساعد على قيام زراعة ناجحة، حيث يؤدي ذلك إلى أن يسهل فيها مد البنية التحتية اللازمة للزراعة كإقامة الجسور والقناطر⁴.

¹ مفردتها بطيخة وتبطح السيل إذا شع في الأرض والبطائح ما مستنقع كان مابين واسط والبصرة وسميت بذلك لأن المياه تبطح بها وغمرتها وملأت بالأجام والقطب ، ياقوت الحموي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 450.

² السموودي، المصدر السابق، ج3 ، ص 1078.

³ أبو الفداء، تقويم البلدان ، ص56 ، راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي، ص 27 .

⁴ ابن رسته ،الأعلاق النفسية، ص 111 ،الثعالبي ، ثمار القلوب، ص 428.

ولإختلاف درجة الإرتفاع دور غير مباشر في نوعية الإنتاج الزراعي فعامل الإرتفاع عن مستوى سطح البحر يؤثر في درجة الحرارة والتي بدورها تؤثر في نوعية المحصول الزراعي، فلكل محصول درجة حرارة خاصة تلاؤمه ناتجة من الإرتفاع أو الإخفاض عن سطح البحر، ويتضح أثر عامل الإرتفاع عن إقليم الحجاز بالخصوص من تتبع نوعية الإنتاج فيه ¹ .

فالمناطق المرتفعة المنسوب تساعد على اعتدال الهواء كالمناطق لذلك تركزت بها زراعة بعض أنواع الفواكه كالكروم وغيرها ، وفي المناطق متوسطة الإرتفاع تنمو محاصيل القمح والشعير بالإضافة إلى الواحات التي تمتاز باستوائها بالنسبة على سطح الأرض ووقوعها في إطار المناخ الحار ، لذلك عرفت بها زراعة النخيل، ولعل من أهمها مناطق شبه الجزيرة العربية بصفة عامة والعراق بصفة خاصة البصرة ² .

ج- مصادر المياه (مصادر الري) :

من المعروف أن توافر المياه بشكل العامل الأساسي في إزدهار الزراعة في أي إقليم، لذلك أولى الولاة والخلفاء الأمويون إهتمامهم بمشاريع الري في الدولة الأموية فقاموا بتوسيع الأنهار وحفر الآبار، وشق القنوات كما أقاموا القناطر والجسور معتمدين على مصادر متنوعة من المياه في محاصيلهم حيث تختلف من منطقة لأخرى حسب الظروف المناخية والتضاريسية لكل إقليم ولعل من أهمها مياه الأمطار والأنهار والآبار الجوفية والينابيع .

1- مياه الأمطار :

إن مياه الأمطار تؤثر في الإنتاج الزراعي ويشير الجغرافيون أن العبرة ليست بكمية الأمطار الساقطة في منطقة ما وإنما العبرة بالقيمة الفعلية للأمطار وإنتظام سقوطها وعدم تذبذبها، فقد اختلفت مياه الأمطار في حجمها من منطقة إلى أخرى فبلاد الحجاز

¹ ابن شبه، المصدر السابق، ج 1، ص 169.

² جواد علي، المرجع السابق، ج 7، ص 7.

تمتاز بقلة الأمطار بصورة عامة لا سيما في المناطق البعيدة عن البحر مثل مكة والقرى المحيطة بها فقد جاء في وصية قائد الجيش الذي وجهه يزيد لابن الزبير بمكة فقال : "... أحفظ عني ما أقول لك لا تطلين ¹ ، المقام بمكة فإنها أرض محتدمة الحر لا تصلح الدواب بها" ، وجاء في إشارة أخرى أن المدينة تشابه مكة في الأوضاع المناخية وقلّة الأمطار عموماً يقال فيها أنه " ... اشتدت على أهل المدينة وجهودوا فيها بالقحط ... " فيفهم من خلالها أن مياه الأمطار قليلة بالمدينة وأن اعتمادهم عليها قليل، حتى وإن وجدت فهي أمطار فجائية غالباً حيث تتميز هذه الأمطار بهطولها المفاجئ والغزير الذي يؤدي أحياناً إلى سيول جارفة ومدمرة ².

ولجأ السكان إلى الإفادة مما يسقط من الأمطار ولو كانت قليلة، وما يتجمع من السيول لتنظيمه وخرنه بواسطة السدود ، ويمثل هذا من أهم أوجه السياسة الزراعية في المناطق التي يقل فيها سقوط المياه ، وإن كانت في معظم أنحاء جزيرة العرب سدود صغيرة بدائية في أغلب الأحيان، فهي مجرد حواجز من تراب أو من صخور كدست بعضها فوق بعض لحبس الماء في المنخفض ومنعه من الجريان وقد أدى ذلك إلى نمو خبرات ومعارف مهمة في بناء السدود والإستغلال الأمثل لمياه الأمطار ³.

ولا يعني قلة الأمطار عدم وجود مناطق في الحجاز تعتمد عليها فالطائف مثلاً أكثر المناطق اعتماداً على مياه الأمطار بالإضافة إلى المصادر الأخرى ⁴. وبذلك رغم أم مياهها مؤقتة ولا تدوم طويلاً وغالباً ما تجري فيها المياه سيولاً جارفة لهذا عرفت الطائف بضيعاتها الكبرى من زراعة الرمان والكروم وغيرها من الفواكه إذ روي

¹ ابن زنجويه ، الأموال، ج2 ، ص 1258.

² أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، ص 173.

³ محسن خليل، في الفكر الإقتصادي العربي ، ص 40.

⁴ يمكن الاستفادة من معدلات الأمطار والحرارة الحالية وإسقاطها على العصور القديمة، لأن الجغرافيين وعلماء الأرصاد الجوية يؤكدون أن تبدل المناخ لا يكون إلا بعد فترات زمنية طويلة تقدر بملايين حتى وإن كان هناك بعض التغيرات الطفيفة، أبو العلاء محمود طه، جغرافية شبه جزيرة العرب، ج2 ، ص 29.

عن معاوية أنه امتلك أراضي بالطائف كما كان لعمره بن العاص ضيعته الوهط التي اشتهرت في العهد الأموي بزراعة العنب¹.

وقيمة الأمطار في الحجاز بالنسبة للزراعة تمثل في تغذية الطبقات الحاملة للمياه والتي تحفر فيها الآبار فيما بعد ولا شك أن مرودية الزراعة يتعلق بمدى إنتظام الأمطار من عدمها .

تختلف القيمة الفعلية لسقوط الأمطار من منطقة لأخرى تبعا للظروف المناخية المحلية لكل منطقة ، فقد تساوي كمية الأمطار الساقطة بين إقليمين في الدولة الأموية، ولكن تختلف قيمة وحجم الإستفادة منها ، وهذا تبعا لدرجات الحرارة ونوع التربة ، فإرتفاع درجة الحرارة يزيد من كمية المياه المفقودة كما أن إنتشار التربة المسامية يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه²، حيث يمكننا الإشارة إلى طريقة تتعلق بمياه الأمطار في العهد الأموي في حرص الخليفة سليمان بن عبد الملك على تتبع أخبار سقوط الأمطار وكمياتها في الأقاليم الإسلامية ، فقد روى " أن يزيد بعثه بن المهلب سريعا ... إلى سليمان بن عبد الملك قال سريع: فعلمت أنه سيسألني عن المطر... فأعطيت أعرابيا درهما و قلت: كيف أقول إن سئلت عن المطر؟ فقال : قل جاء مطر غزير درير فعمد الثرى وأخطر العمير وإستأصل العرق ولم أر واديا إلا داريا، فلما دخلت على سليمان سألتني عن المطر فقلت هذا الكلام"³.

ولعل غرض سليمان من هذه هو إحساسه بأهميته الإقتصادية لإرتباطه بالخراج فكلما كان نزول الأمطار بكميات مناسبة زاد وارد الخراج والعكس .

كما وجدت مناطق اعتمدت على مياه الأمطار بشكل أساسي في عملية ري أراضيها خاصة في جنوب شبه الجزيرة العربية الأمطار الموسمية التي تتحدر عبر

¹ ابن شبة ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 169 .

² فالح حسين ، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي ، ص ص 39-42 .

³ الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص ص 162،164 .

الوديان في اليمن¹، فكان المزارعون يسقون ضيعاتهم من هذه المياه وقد إنتشرت زراعات في عمان وغيرها من المناطق الجنوبية تعتمد بدرجة كبيرة على مياه الأمطار كالرموز والأرز خاصة في المناطق الإستوائية²، وذلك يعود إلى تركيزه على إقليم العراق الذي يعتمد على نهري دجلة والفرات وروافدهما والقنوات التي يتقنت منهما .

مياه الآبار والينابيع :

أما مياه الآبار الجوفية سواء العميقة أو القريبة من سطح الأرض أو الينابيع والوديان والتي قامت الدولة الأموية بالعناية بها وتمديدتها وإستصلاحها بهدف الإستفادة من هذه الأمطار التي تتحدر عبر الوديان بإقامة الحواجز والسدود مثل السواد بالعراق و غوطة دمشق والطائف بالحجاز واليمن³، ولا شك أن التباين في نمط إعتادها على المياه بين المنطقة الساحلية والواحات الصحراوية أدى إلى تنوع الإنتاج والمحاصيل الزراعية .

وتعد الآبار مصدرا رئيسيا من مصادر الحصول على المياه من باطن الأرض، وكانت أراضي الجزيرة العربية غنية بعيونها وينابيعها و آبارها وبركها التي كانت تمتلئ بالماء في فترات تساقط الأمطار، والتي كانت تكثر في المناطق التي يتوفر فيها مخزون مياه جوفية عميقة وكثيفة كبطون الأودية والأراضي المنخفضة⁴.

كما أن مياه الآبار والينابيع استفيد منها في ري المزروعات كثيرا خاصة في الجزيرة العربية لقلّة الأمطار بها وعدم جريان أنهار كبيرة فيها ، فقد كانت بها مياه باطنية كافية لري مساحات شاسعة لذلك إتجهت الدولة الأموية في سياستها إلى حفر الآبار والعيون وتشجيع الأشخاص على حفرها فتعد بذلك ملكا لمن حفرها ثم القيام بتوسيعها وتنظيم الري وحل مشاكل الري حيث روي " أن خالد بن عبد الله التسرب إلى مكة أمر بحفر بئر في مكة بطلب من الوليد للسقي والري ومع التوسع في الزراعة إزداد حفر

¹ الهمذاني، صفة جزيرة العرب، ج7 ص ص 174، 289.

² فالج حسين ، المرجع السابق، ص ص 50، 51.

³ ابن مسكويه ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج 2، ص 14.

⁴ الهمذاني، المصدر السابق، ص ص 270، 280.

الآبار مستعملين في رفع الماء منها النواضح¹، كما بنى سليمان بن عبد الملك مدينة الرملة بفلسطين وإحتقر لأهلها قنواتها التي تدعى بردة واحتقر آبارا فيها² .

يتضح من خلال ذلك إهتمام الدولة الأموية بتوفير مصادر الشرب من ناحية والري، من ناحية ثانية، خاصة في المناطق المعروفة بقلة الأمطار والتي تعتمد إعتقادا شبه كلي على الآبار الباطنية .

كما أورد البلاذري أسماء لعدد من الآبار المعروفة في العهد النبوي والراشدي والتي إستمرت إلى العهد الأموي، مثل بئر رومه وبئر غرس³ .

مياه الأنهار :

نجد أن مياه الأنهار وما يتفرع عنها من الجداول الصغيرة هي المصدر الرئيسي للري في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في العهد الأموي ، لذا كانت مراكز الإنتاج الرئيسية من المحاصيل الزراعية في العراق ومصر والشام حول هذه الأنهار، إذ كانت ذات أثر كبير على نمو الزراعة وإزدهارها في المناطق التي تجري فيها ، لذا إعتنت بها الدولة عناية خاصة .

فمياه الأنهار يعتمد عليها في زراعة مساحات واسعة في جهات الدولة الأموية وشقها على شكل أنهار دائمة الجريان مثل دجلة والفرات والنيل، وفي هذه الجهات يتم التحكم في المياه عن طريق إقامة القناطر والسدود وإنشاء شبكة من الترعة والمصارف وتتمتع الأراضي التي تزرع معتمدة على الري من مياه الأنهار بمميزات لا تتوفر في الأراضي التي تروى بمياه الأمطار وأهمها تجدد خصوبة التربة بصفة مستمرة والمواد العالقة بمياه الأنهار، وإمكانية التحكم في مياه الري بالزيادة أو النقصان حسب طبيعة

¹ السمهودي، المصدر السابق، ج4، ص 1142.

² صلاح طهوب، موسوعة التاريخ الإسلامي من العصر الأموي، ص 157.

³ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ج 1، ص 536، 537.

المحصول المرادية، لهذا نجد الأراضي التي تروى بمياه الأنهار غالباً تمتاز بارتفاع قدرتها الإنتاجية¹.

كما أن الخلفاء والولاة الأمويين اهتموا بحفر الأنهار والقنوات وتوسيعها وإنشاء الجسور والقناطر في العراق لتوسيع المساحة الزراعية²، وكل تكاليف هذه العمليات على عاتق الدولة و المعروف أن جل أراضي البصرة سباخ لا تصلح للزراعة، بسبب تفرع نهر دجلة عند مصبه إلى أنهار كثيرة قليلة العمق، مما يجعلها تفيض على الجانبين وتغرق الأراضي الزراعية المجاورة لها، لذا فإن هذا الوضع يحتاج إلى إصلاح من خلال توسيع الأنهار وتطهيرها، وهو بذلك خطوة كبيرة في سبيل إنعاش الحياة الزراعية في الإقليم، فقد حفر زياد نهر الأساورة ونهر أم حبيب ونهر معقل كما قام بإنشاء قنطرة في الكوفة³.

كما بني زياد بن أبيه جسراً كبيراً في الكوفة لمنع فيضان الماء، وظل هذا الجسر قائماً طوال العصر الأموي، وقد أجريت عليه إصلاحات كثيرة في عهد ولاة بني أمية مثل ابن هبيرة وخالد بن عبد الله القسري ويزيد بن هبيرة، ولا بد أن هذه الحالة تتعش الحياة الزراعية وتزداد موارد الدولة في عهده حتى وصلت ستين مليون درهم⁴، وعندما تولى الحجاج بن يوسف أمر العراق، حيث حدثت فتن وثورات منها ثورة عبد الراحمان بن الأشعث سنة 83هـ، شغلت الناس عن الزراعة وترك عدد كبير من الفلاحين مزارعهم وإلتحقوا بالثوار وهاجر القسم الآخر إلى المدن تاركين قراهم، كما طرد الحجاج

¹ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص 12.

² للتوسع في ذلك انظر: الفصل الثاني.

³ الملاحظ أن زياد ترك اثار واضحة في البصرة على عكس الكوفة لعدة أسباب، لعل من أهمها قصر الفترة التي تولى فيها زياد الكوفة، حيث لم تتجاوز الثلاث سنوات (50.53)، مقارنة بالبصرة والتي دامت تسع سنوات (45.53)، هذا ما مكنه من إنجاز مشروعات أكثر والسبب الثاني ملوحة مياه البصرة والتي دفعت زياد إلى إحتفار لتوفر المياه العذبة بعكس الكوفة التي كانت عذبة المياه، خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ص 207، 219.

⁴ المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 124.

الموالي من الكوفة والبصرة أي اليد العاملة وصاحبة الخبرة كل هذه الأمور أدت إلى إنحطاط الزراعة إنحطاطا كبيرا وبالتالي أدى إلى قلة الخراج¹ .

كما كان مسح الأرض من أهم السياسات الزراعية في مجال الري، وإن كان يبدو ظاهريا أنه يتعلق بالأرض فهو يهدف إلى تنظيم موارد الخراج من خلال بيان أصناف الأرض وإقطاعها، فيذكر أن زياد بن أبيه كان يقوم بمسوحات في مناطق مختلفة من ولايته²، ولعل من أهمها السواد بل وصل الحد إلى ضبط الذراع التي يقاس بها عند إجراء المسح، وإعتمدها في الدولة الأموية وفي العصور التالية لها، وعرفت هذه الذراع بالزيادة نسبة إلى زياد بن أبيه، لهذا فقد إعتبرت هذه المسوحات في ظاهر الأمر إهتماما بالأرض لكنها في الوقت نفسه وفي واقع الأمر متابعة لأحوال الري، خشية إنكسار سد أو وجود بئق³، أو تصدع قنطرة تؤثر على عملية الري⁴ .

وقد بذل الحجاج جهودا كبيرة في هذا المجال، فقد حفر أنهار عديدة شملت المناطق الواقعة بين الكوفة ووسط والبصرة مثل الزابي والنيل⁵، وقد أدى حفر هذه الأنهار إلى إحياء الأراضي التي حولها ليستفيد منها سكان تلك المناطق، وهذا يدل على إهتمامه بالأرض وتنمية موارد الدولة.

كما حفر سعيد بن عبد الملك والي الموصل نهر سعيد بالشمال لري المناطق المحيطة بالمدينة كما حفرت ووسعت عدة قنوات تأخذ ماءها من أحد النهرين منها نهر دجيل الذي يأخذ ماءه من دجلة ونهر عيسى الذي يأخذ ماءه من الفرات⁶ .

¹ محمد حسين الزبيدي و صالح الصادق السباني، الدولة الأموية، ص ص 212، 213.

² الفلقشندي، صبح الأعشى، في صناعة الإنشاء، ج 1، ص 140.

³ البثوق: هو ما يخرقه الماء في جانب النهر، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 865.

⁴ الفلقشندي، المصدر السابق، ج 1، ص 218.

⁵ وقد سمى الزابي بهذا الإسم لأخذه من الزاب القديم، أما النيل فكان يأخذ من الفرات إلى دجلة وقد سماه باسم النيل

تيمنا بنهر النيل في مصر، ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 5، ص 348.

⁶ شحادة الناظور، تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك، ص 258.

ولعل سكان العراق قد أفادوا من هذه المشاريع في ري مزارعهم المتنوعة إضافة إلى استخدام هذه الأنهار في النقل والملاحة النهرية .

ويعتبر نهر بردى من أهم الأنهار في الشام، والذي ينبع من جبال لبنان الشرقية، وقد شق الخلفاء والولاة الأمويون مجموعة من الأنهار والقنوات الفرعية التي تنطلق من مجرى النهر لتروي الأراضي التي لا تصل إليها مياه النهر، ولعل من أهمها نهر يزيد الذي تم إستحداثه في العصر الأموي لتزويد نواحي دمشق والغوطة¹، بالمياه مستعملين في ذلك الآلات الإيصال الماء إلى الأراضي الزراعية بسبب انخفاض مجراه عن مستوى الأراضي المجاورة² .

ولعل ذلك كان من أسباب شهرة المحاصيل الزراعية بالغوطة وتصديرها إلى كافة أرجاء العالم الإسلامي في ذلك الوقت .

كما يعد نهر النيل في مصر محور الحياة بصفة عامة والحياة الإقتصادية والزراعية بصفة خاصة، فقد أدرك سكان مصر أنه على قدر منسوب المياه يتوقف مدى ما يزرع من الأرض³، لذلك عني المصريون بحفر الترعة والخلجان وإقامة الجسور بنوعها السلطانية والبلدية⁴، لضمان ري الأراضي في الوقت المناسب وبالقدر المناسب أيضا وبنائهم للمقاييس لمعرفة مقدار الفيضان، إذ كل من الفيضان المرتفع جدار الفيضان القليل يلحق الضرر بالزراعة، فالفيضان المرتفع يؤدي إلى بقاء أراضي مغمورة بالماء

¹ هي الكورة التي منها دمشق، تحيط بها جبال عالية من جميع جهاته، تسقي بساتينها وزروعها وتعتبر إحد جنات الأرض الأربع، ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج4، ص 214.

² ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 177.

³ القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص 312.

⁴ الجسور السلطانية: هي الجسور العامة الجامعة للبلاد الكثيرة، يشرف عليها الديوان، وكان يخصص لها عادة في كل سنة أمير يشرف على عمارة جسورها، أما البلدية فهي تختص ببلد دون بلد، والفرق بينهما أن الدولة هي المسؤولة على الإهتمام بالجسور السلطانية عكس البلدية التي تكون مسؤولية الجسور على عاتق أصحابها، المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، المصدر السابق، ج1، ص 290.

فتستضر ويبقى الماء فيها أو تقل المياه، مما يؤدي إلى عدم ري المحاصيل، وفي كلتا الحالتين تنقص مساحة الأرض المزروعة¹.

2- المقومات البشرية :

تعتبر المقومات البشرية أهم الركائز التي تعمل على نمو وتطوير الزراعة، إذ هي المصدر الرئيسي لحياة السكان، لذلك فقد سعت الدولة الأموية إلى توفير اليد العاملة الزراعية، وأولت عناية شديدة بالنشاط الزراعي لإعتماد إقتصاد الدولة بصفة أساسية على هذا القطاع، كاليد العاملة في العصر الأموي تتكون من العرب والموالي والرقيق، حيث كان لتدفق الأخير على اختلاف أجناسه في أواخر العهد الراشدي وبداية العهد الأموي دور كبير في تطويرها، وكما أن هؤلاء الرقيق إستعملوا في مختلف الأعمال الزراعية وساهموا في تحسين أساليب الزراعة بخبرتهم ومعرفتهم التي اكتسبوها في بلادهم².

والتي نقلوها فيما بعد إلى أقاليم الدولة الأموية، خاصة في الحجاز والعراق أين تحتاج الدولة إلى يد عاملة كبيرة في البطائح، حيث كانوا يعملون بالأرض إلى جانب أسيادهم العرب، وكان موضع البطائح أرض مزارع وقرى ذات منازل، فلما كان الملك قباد بن فيروز³، إنفتح في أسافل كسكر بثق عظيم غفل أمره حتى غلب ماؤه وغرق من العمارات ما علاه وغرق كثيرا من أرضين عامرة⁴، نرى هنا أن البطائح تحتاج إلى اليد العاملة.

¹ قدامة بن جعفر، المصدر السابق، ص 151.

² البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ج 7، ص 300، 173.

³ قباد بن فيروز: تولى ملك فارس وعنده خمس عشرة سنة، إعتنق المزدكية فطرد من الملك ثم عاد إليه بعد التوبة توفي وعمره ثلاثة وأربعون، خلفه ابنه كسرى أنوشروان التي قضى على المزدكية، الدينوري، الأخبار الطوال، ص 25، 21.

⁴ الماوردي، المصدر السابق، ص 234.

كما تركز الثروة على قلة اليد العاملة من سكان المنطقة، حيث كانت معظم التركيبة السكانية من الموالي مما يترتب عليه ضعف حركة النقود داخل المنطقة فضعفت حركة تبادل السلع أي حدوث كساد إقتصادي بالمنطقة¹ .

يعتبر رأس المال وتوفير السيولة النقدية من أهم العوامل المساعدة على تطور إقتصاد الدولة الأموية، لذلك نجد أن الدولة إعتنت بتوفير رؤوس الأموال الزراعية، فقد تضخمت الثروات في العصر الراشدي وبلغت أوجها في العصر الأموي نتيجة للفتوحات التي عرفتها الدولة الأموية في الشرق والغرب خاصة العرب بصفة عامة و الحجازين بصفة خاصة باعتبارهم مادة الجهاد² .

وبالتالي المستفيد الأكبر من فوائدها لهذا نجد الأموال متوفرة بدرجة كبيرة لدى أشرف العرب والأسرة الحاكمة الأموية، فلا نستغرب إن وجدنا أكبر الملاكين في هذا العهد هم أفراد من الأسرة الحاكمة أو من أنصارهم ومعاونين، وترتب على هذا الوضع النمو السريع للثروات إرتفاع المستوى المعيشي وإزدهار الزراعة نتيجة للطلب المتزايد على المنتجات الزراعية³ .

وإهتم كذلك الأمويون بالأمور المعنوية المساعدة على وفرة الإنتاج ورخاثة إذ ساعد إستتباب الأمن خلال أغلب فترات الحكم الأموي دورا من إزدهار الزراعة وتسويق المنتجات الزراعية، حيث أصبحت الطرق آمنة وتقل الأشخاص والسلع دون خوف، كذلك ساهموا أساسا في تحقيق العدل وتقوى الله والإحسان إلى أهل الأرض وعدم ظلمهم وتحميلهم فوق طاقتهم وضرورة العدل والأمانة في تقدير الخراج لأن ذلك من أسباب إخراج الأرض لمحصولها، ولهذا ينصح قره بن شريك عامله قائلا : " وتعهد أمر ما قبلك ولا تكن أمانتك وما تلي إلى أحد سوى نفسك فإن المحسن معان بأرضك في عمله " ويحذره من عاقبة ظلم أهل الأرض لأن هذا من أسباب خراب الأرض وقلة

¹ عصام هاشم عيد روس الحضري، التطور الإقتصادي في العصر الأموي، ص 196.

² أبو عبيد، المصدر السابق، ج 1، ص 117.

³ قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص 170.

مردودها، ونتيجة ذلك نقصان أموال الجباية فجاء في الرسالة ما يلي : " ... واتفق الله فيما يلي، فإنما هي أمانتك ودينتك، ثم أحجز عمالك ونفسك عن ظلم أهل الأرض فإن الأرض لا صبر لها على الظلم ولا بقاء، وإذا أتى أهل الأرض الظلم والإضاعة من قبل من يلي أمرهم فإن ذلك خرابهم..."¹ .

نرى بأن البردية قد أثبتت أن قررة كان عادلا وحريصا على إحقاق الحق في رغبة وهي أن تقوى الله سبب لنزول الرزق والخير قال تعالى {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }² .

¹ جاسر أبو صفية، برديات قررة بن شريك العبسي، ص 126 .

² سورة الأعراف، الآية 96.

الفصل الثاني : الإجراءات الزراعية في الدولة الأموية .

أولا : أنواع الإستثمار الزراعي .

01- الإستثمار المباشر .

02- الإستثمار غير المباشر .

ثانيا : الإنتاج الزراعي (الحاصلات الزراعية) .

01- الحبوب :

أ- القمح

ب- الشعير

ت- الأرز

02- الخضر والفواكه .

ثالثا : الإجراءات الزراعية في عهد الحجاج .

01- الإصلاحات الزراعية في عهد الحجاج .

02- إحصائيات حول جباية خراج العراق في عهد الحجاج .

رابعا : النشاط الرعوي والثروة الحيوانية .

أولاً : أنواع الإستغلال (الإستثمار) الزراعي :

إعتنى الأمويون بالأراضي وشجعوا على إستصلاحها لكي يزيد الخراج ويزداد بدوره دخل الدولة ، كما أنهم اعتنوا بعمال الخراج ، وفصلوا ولاية الخراج عن الولاية العادية وقد وضعوا نظاماً لجباية الخراج يتضمن ثلاث مبادئ أساسية:

أ- **المحاسبة** : هو قياس مساحة الأرض ونوع غلتها لتحديد قدر الخراج .

ب- **المقاسمة** : هو تخصيص جزء من المحصول يبلغ الثلث أو الربع تقريباً لوضعه في بيت مال المسلمين وتكون في الشجر .

ج- **الالتزام** : هو تحمل أحد الأثرياء قرية أو مدينة أو إقليم مسؤولية جباية الخراج من منطقة لمدة سنة كاملة في إطار اللامركزية الإدارية التي انتهجتها الدولة⁹¹ .

أما عن أساليب الإستغلال الزراعي فهي استمرار للجهود السابقة حيث تعددت بين الأسلوب الإستغلال المباشر وغير المباشر .

1- **الإستغلال (الإستثمار) المباشر** : حيث يقوم مالك الأرض بإستغلال الأرض من أجل أن يكون منتوجها لحسابه الخاص ، ذلك قد يقوم المالك بالعمل في أرضه بنفسه ، أو ينصب من يقوم بالعمل نيابة عنه ، مع إحتساب تكاليف النشاط الزراعي⁹² .

وقد أشار أبو يونس في عدة دلالات على إستغلال الأسلوب المباشر من جميع طبقات المجتمع الأموية على إختلاف شرائح الدولة والحاشية⁹³ .

⁹¹ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، م6، ص 430.

⁹² المسعودي، المصدر السابق، ص 127.

⁹³ أبو يوسف، المصدر السابق، ص 91.

من بين أفضل النتائج الزراعية كما أشارت المصادر هي أن يقوم المالك بالإشراف المباشر على أرضه وذلك لأن المالك يعرف معرفة جيدة لما تحتاجه أرضه، خاصة إذا كان من أصحاب الخبرة المهنية بأمور الزراعة وخبيراً بها، لأنه أدري وأحرص على تحقيق أكبر قدر من الفائدة ومن أجل إنتاجية أكثر وزرع أكبر أما في حالة توكيله لأشخاص نقل المردودية⁹⁴.

2- الاستغلال (الإستثمار) غير المباشر :

نظراً لكثرة انشغالات الملاك بأمور أكثر أهمية من الجانب الزراعي، وعدم الإلمام بكل الممتلكات الزراعية، فقد رخص الإسلام أساليب عديدة لإستغلال الأرض، فكانت المزارعة⁹⁵ والمساقات⁹⁶، حيث يقوم المالك الحقيقي للأرض بتقديم البذور وبعض الوسائل الزراعية لإنتاج ولكن نظر القلة الإمكانيات الأخرى (من يد عاملة والخبرة)، يضطر إلى منحها إلى شخص آخر، أكثر خبرة ليقوم بإستغلال الأرض لزراعتها على أن تقسم الأرباح بينهما في شكل حصة من الحاصلات أو بإتفاق بينهما بعد عملية تصفية كل الأتعاب⁹⁷.

وقد أشار البلاذري إلى مثل هذه المعاملة، عند تعرضه لضيقة الوهط التي كانت لعمر بن العاص والأراضي الزراعية لمعاوية، والأرض التي كانت لعمر بن عبد العزيز مع شركاء له بطلوان قبل أن يكون خليفة، وهو نفسه الأسلوب الذي عرفته العهود السابقة⁹⁸، وقد اتسعت الملكيات الزراعية في الفترة

⁹⁴ البلاذري، المصدر السابق، ج7، ص 147

⁹⁵ المزارعة : هو نظام كان في العهد الأموي يعتمد على أن يقوم المالك بتوكيل أرضه لفرد من أجل زراعتها وهذا قد ساهم في تراجع البطالة ابن منظور، المصدر السابق ص 417.

⁹⁶ المساقات : هي أحد الأنظمة الإسلامية التي تدعو إلى تحقيق الأمن الغذائي من تملك الإمكانيات ويجوز له الإستعانة بأحد له الخبرة وبالتالي القضاء على البطالة، وتحقيق التوازن الزراعي، ابن حوقل، المصدر السابق، ص 320.

⁹⁷ ابن عساكر، المصدر السابق، ص 325.

⁹⁸ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 148.

الأموية، من الناحية المادية كان لها دور فعال في القضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل، وكذلك إدارة الأملاك، إلا أن عدم توفر الوسائل المتاحة ساهم تراجع الإنتاج وعمليات الإستصلاح الممكنة غير أنها مع ذلك وصلت من مساحات الأراضي البور⁹⁹.

ثانياً : الإنتاج الزراعي (الحاصلات الزراعية) :

يتنوع الإنتاج الزراعي بتنوع الأقاليم المناخية المختلفة، حيث يؤثر على نوعية المحاصيل ومردودية الأرض فنظراً لامتداد الواسع للدولة الأموية، والتي كانت تشمل من أراضي الجزيرة العربية ومصر الشام والعراق وما وراء النهر إلى حدود الصين أدى إلى تنوع العوامل الطبيعية والبشرية وهذا ما أدى بدوره إلى تفاوت كمية الإنتاج الزراعي من مكان إلى آخر¹⁰⁰، و نذكر مايلي :

1- الحبوب : إن زراعة الحبوب كانت سائدة في الفترات التاريخية عبر ربوع الدولة الأموية نظراً للنطاقات المناخية وتوسعها حسب المناطق، كانت الغذاء الأساسي للشعوب التي سكنت المنطقة في الفترة التاريخية المتعاقبة حيث شملت القمح والشعير والأرز، لأن تلك الشعوب تعتمد على الغذاء النباتي وليس الغذاء الحيواني كما هو حال شعوب أخرى .

ويورد اليعقوبي إجراءات في هذا الشأن، وذلك بدعم الدولة لزراعة مثل هذه المحاصيل في أرجاء الدولة الأموية حيث المناخ الملائم¹⁰¹.

أ- القمح:

⁹⁹ الحنبلي، الإستخراج لأحكام الخراج، ص7.

¹⁰⁰ ابن حوقل، المصدر السابق، ص 380.

¹⁰¹ اليعقوبي، المصدر السابق، ص 217.

هذا وقد إحتل القمح جل المساحات المزروعة والإنتاج، وذلك لأن الغذاء الأساسي لشعوب المنطقة، كما سبق وأشرنا مع تورات هذه الزراعة وتقنياته الزراعية عبر العهود السابقة¹⁰².

وقد كانت منطقة بلاد الرافدين دجلة والفرات وكذلك مصر (النيل) وبعض المناطق التي تشرف على الأنهار مصدرا وخزان للقمح، وساعدته التربة السوداء وجميع الإصلاحات الزراعية في فترة الدولة والخلفاء الأمويين على الدفع بهذه الزراعة قدما¹⁰³.

فإزداد بذلك كمية المحصول نتيجة تحسين وتكثيف الجهود والإصلاحات في الري وانتقاء البذور وإختيار ذوي الخبرة والكفاءة لذلك حي في مناطق العراق والمدينة واليمن وبعض المناطق المحيطة بدمشق .

إن الإقبال الكبير على إستهلاك القمح وتعدد مشتقاته ساهم في إرتفاع أسعاره أما تنويع المنتوجات والإقبال عليها ساهم في انخفاض أسعار القمح¹⁰⁴.

يشير ابن رسته إلى أن بعض الأمصار لم تكن تافي حاجتها من الغذاء مما اضطرها إلى الاستقالة بالمناطق المجاورة لها ، والتي كانت تكفي إحتياجاتها من القمح فالحرارة الشديدة والقحط والتصحر عوامل طاردة لزراعة القمح في تلك المناطق خاصة منطقة بلاد شبه الجزيرة العربية وكذلك تأثر العالم الإسلامي في تلك الفترة بضاعة الخبز والرغيف وبالتالي يتزايد الطلب على القمح وزيادة استهلاكه¹⁰⁵.

ب - الشعير :

¹⁰² أندري ميكيل، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ص 121.

¹⁰³ ابن الجوزي ، المصدر السابق ج4، ص 310.

¹⁰⁴ أبو عبيد، المصدر السابق ،ج2، ص 130.

¹⁰⁵ ابن رسته، المصدر السابق، ص 111.

الشعير يعتبر الغذاء الثاني بعد القمح ويزرع في مساحات بجانب القمح أو منفردا وهو من الأغذية الأساسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشام لأنه لا تحتاج إلى مياه كالقمح كان مركزه الأساسي العراق كان الشعير يستعمل كغيف للخبز وبعض الأعلاف للماشية، وأورد الماوردي بأنه كان يستعمل في الأكل خاصة في المناطق الحارة خاصة تحت أشجار النخيل¹⁰⁶.

ج- الأرز :

الأرز لم يكن من المحاصيل الشائعة لأنه يحتاج إلى مناخ أقل برودة وأكثر أمطار وتربة أكثر خصوبة ودرجة حرارة مرتفعة خلال فترة الإنبات تتركز زراعته في اليمن وكذلك بعض ضفاف نهريّة دجلة والفرات، كذلك إنتشرت زراعته في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي ماوراء النهر وكانت بيسان أهم مناطق في الشام¹⁰⁷.

وعلى العموم ومن خلال ما أشارت إليه المصادر فإن الحبوب كانت كافية لسكان المنطقة في العصر الأموي، حيث تنوعت بين الشعير والقمح والأرز والفول والذرة .

حيث كان القمح المادة الأساسية في غذاء الطبقة الثرية والميسورة الحال، أما الشعير فهو غذاء الطبقة الفقيرة، كذلك يستعمل كعلف للماشية في حين كان الأرز دخيل في المنطقة ولم يعترف إلا في بعض المناطق فقط كبلاد ما وراء النهر¹⁰⁸.

2- الخضر والفواكه :

¹⁰⁶ الماوردي، المصدر السابق، ص 111.

¹⁰⁷ يحي بن آدم، المصدر السابق، ص 145.

¹⁰⁸ أبو العلاء محمود طه، المرجع السابق، ص 137.

تنوعت وتعددت زراعة الخضر والفواكه عبر ربوع الدولة الأموية، نظراً لتوفر كافة الإمكانيات المتاحة من شاسعة المساحة وتنوع التربة ونمط الأسلوب الزراعي ووفرة اليد العاملة والخبرة الكافية .

ويأتي في مقدمة الفواكه : النخيل حيث ذكر في القرآن الكريم في أكثر من موضع وهذا يدل على مكانته الرفيعة وكذلك لفوائده العديدة .

قال تعالى: { وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَعَيْرٌ صِنُونٌ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }¹⁰⁹.

ووردت أحاديث كثيرة تدل على أهمية : النخيل والتمر حيث كان الصحابة رضوان الله عليهم في آخر مراحل حياتهم في الجهاد في سبيل الله يحملون معهم الثمر، وكذلك للمرأة الحامل عند المخاض والولادة في قصة مريم عليها قال تعالى: { وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ بَجْدَعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رَطْبًا حَنِئًا }¹¹⁰.

حيث كان سائدا عبر ربوع الدولة الأموية، وجل المناطق الصحراوية حيث تجمع جميع المصادر والكتابات التاريخية على انه أهم الفواكه في الدولة الأموية، من حيث لإستهلاك الواسع، ونظرا للطبيعة الصحراوية وتوفر المناخ الملائم وقدرة التحمل الشديدة للجفاف الذي تمس المنطقة¹¹¹.

وكان أهم مركز لزراعة النخيل في العراق بالبصرة إذ بها أنواع عديدة قيل أنها أكثر من ثلاثة مائة نوع وكذلك المناطق المحيطة بالبصرة كالأنبار والكوفة وواسط .

¹⁰⁹ سورة الرعد، الآية 4.

¹¹⁰ سورة مريم، الآية 25.

¹¹¹ المقدسي، أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم، ص 128.

أما شبه الجزيرة العربية، فقد عرفت زراعة النخيل منذ عهود سبقت العهد الأموي أما العهد الأموي فلقد شجعت الأسرة الحاكمة على تملك أهم وأخصب الأراضي¹¹².

إهتمت الدولة الأموية بزراعة النخيل لأنه كان أهم مصدر للتجارة والعيش وكسب القوت حيث استخدم سعفه وجذوره في بناء المنازل أو البيوت وكذلك صناعة الأطباق ومختلف الأواني وأدوات الراحة .

إلى جانب هذا الإهتمام قامت الدولة الأموية بالتشدد والبحث على العناية البالغة بزراعته، فكانت بالعراق أرض النخيل وأجود التمور بها في العالم الإسلامي¹¹³.

هذا وكانت الفرامات توضع على كل من وأساء إستعمال الأرض والنخيل وهذا أن دل إنما يدل على الأهمية البالغة بزراعته وعلى إهتمام الدولة الأموية بزراعة النخيل الذي جعلته في المراتب الأولى للسياسة الزراعية للدولة الأموية¹¹⁴.

أما عن أصنافه فلقد تعددت وتتنوعت أنواع التمور المنتجة في العالم الإسلامي واعتبر تمر العراق أحسنها وأجودها متمتعاً في الوقت نفسه بصيت كبير¹¹⁵.

¹¹² المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ص 41.

¹¹³ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 121.

¹¹⁴ المصدر نفسه، ص 123.

¹¹⁵ نظراً لكثرة زراعة النخيل وحدد عدد كبير من أنواع التمور قارب المائة حفظت لنا المصادر التاريخية لنا حوالي 30 نوع أغلبها بالجهاز منها الصيحاني، و البني و العجوة ، الربدية ، الجعفري، ابن منظور، المصدر السابق، ص 251.

حيث تعتبر الكروم أكثر المزروعات وأوسعها إنتشار حيث استحوذ لفترات طويلة على إهتمام الدولة وكان يزرع في أماكن الحدائق والبساتين وأماكن توفر المياه خاصة في المناطق الواقعة في الداخل بالبنية للبحر الأبيض المتوسط¹¹⁶ . وكانت سياسة الدولة في هذا المجال تقوم على إنشاء نوع من السياج أو الجدران على طول زراعة أشجار الكروم ويكون ذلك حماية لها من السواد أو من مختلف الهوام أو لتحديد الملكيات ويخرج من العنب الزبيب والنبيد وكذلك صناعة الحلويات والأطعمة¹¹⁷ .

أنواعه :من بين أهم وأكثر أنواعه إنتشار هو العنب الجرشي¹¹⁸ ، كونه أبيض يميل إلى الخضرة، ذو عناقيد طويلة الرمادي بالطائف الخمان أسود يميل إلى الحمرة فالتعدد يشير إلى الإهتمام بزراعته .

ومن الفواكه كذلك الزيتون والتين والبطيخ أما التين فقد عرفته الشام وخاصة فلسطين¹¹⁹ .

أما الزيتون فكانت زراعته بالإسكندرية، إذ تعتبر شجرة الزيتون من الأشجار المعمرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

كما تعتبر الخضر من أهم الإنتاج الزراعي ،حيث نجدها أنها عمت كل ربوع الدولة الأموية لوفرتها ووجود المناخ الملائم لزراعتها وقد أشار الكثير من الرواة والمؤرخين إلى تنوع الثمار من الساهوج¹²⁰ .

¹¹⁶ ابن حوقل، المصدر السابق، ص 169.

¹¹⁷ الثعالبي، المصدر السابق، ص 428.

¹¹⁸ جرش:مدينة أردنية،كثيفة الأشجار،إلا أن تنمية العنب الجرشي باليمن وليس الجرش الأردني ،ياقوت الحموي،المصدر السابق، ج3،ص132.

¹¹⁹ ابن حوقل ،المصدر السابق، ص 159.

¹²⁰ الساهوج: نوع من العنب أسود اللون قليل الحلاوة يزرع بالشام، ابن منظور ،المصدر السابق، ص489.

بالإضافة إلى الفطريات وهو أحد أنواع العنب و يزرع بنواحي اليمن جلبت إلى أقاليم الدولة الأموية في إطار توجهات الدولة الأموية في سياستها الزراعية من حيث جلبت مختلف الأنواع وإعادة زراعتها وذلك بهذا تحسين المنتج ورفع مردودية الهكتار¹²¹.

فكانت السياسة العامة للدولة الأموية وتوجهاتها في هذا المجال منصبة على الاهتمام بكل النواحي المادية والمعنوية للحياة الزراعية حيث بنت المراكز وحفظت المنتجات الزراعية فكانت العناية البالغة لمراكز التجميع والتوزيع حتى لا تتعرض للتلف والفساد ولو بأبسط الوسائل حتى اهتمت الدولة بمحاربة آفات الثمار من غارات الحيوانات والطيور والقوارض إضافة إلى تشجيع المزارعين على استغلال الأرض من حيث الإعفاء على المحاصيل النادرة وإعفاء على الخراج وفي حال المردودية العالية وذلك لضمان استقرار الفلاحين والملاك وتجنب هجرة أراضيهم¹²².

ثالثاً : الإجراءات الزراعية في عهد الحجاج بن يوسف :

1- الإصلاحات الزراعية في عهد الحجاج :

قام الحجاج بن يوسف الثقفي بإصلاحات شاملة في العراق من أجل النهوض بالنشاط الزراعي حيث منع الناس من ذبح الأبقار حتى تستعمل في الأعمال الزراعية ، وقام لمسح شامل للأراضي في العراق ، وفي حين يذكر قدامة بن جعفر " من أن عامل الحجاج على السند محمد بن القاسم الثقفي أرسل ألفي جاموس إلى العراق¹²³، من أجل الأعمال الزراعية .

¹²¹ المقدسي، المصدر السابق، ص 81.

¹²² الطبري، المصدر السابق، ص 432.

¹²³ قدامة بن جعفر، المصدر السابق، ص 309.

وقيام الحجاج بن يوسف بتجفيف المستنقعات وسد البثوق التي انفجرت في الأراضي الزراعية بالعراق، فقد كتب إلى الوليد بن الملك لإغاثته في أرض البطائح، لكنه إستكثر المبلغ المقدر ب 3 آلاف درهم، وتعهد بذلك مسلمة بن عبد الملك مقابل حصوله من خراج الأراضي المنخفضة بالعراق¹²⁴.

وأضاف البلاذري بقيام الحجاج لحفر العديد من الأنهار والآبار في العراق مثل نهر العين قرب كسكر نهر الزاين في وسط¹²⁵.

كذلك قام الحجاج بإقامة الجسور على الأنهار والترع مما ساهم في إحياء الأراضي الزراعية التي تقع على جوانبها وبالتالي زيادة كمية الإنتاج الزراعي . وهذا وإهتم الحجاج بأوضاع الفلاحين الزراعية من خلال بذله جهودا كبيرة في تعمير الأرض الزراعية وقيامه بالعديد من المشاريع المائية، وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي¹²⁶.

وقد واجهت الدولة الأموية أزمة إقتصادية خانقة هددت خزينتها المالية لسبب انكسار الخراج وخاصة خلال ولاية الحجاج على العراق، حيث سمح بعض الخلفاء الأمويين كعبد الملك بن مروان وابنه الوليد بشراء الأراضي الخراجية ودفع العشر وحده على الحاصلات الزراعية مما أدى إلى إنخفاض مقدار الخراج ولعل كثرة الضرائب دفع بالملاك إلى الهروب وترك أراضيهم ، فحاول الحجاج التخلص من الأزمة المالية بإرجاع أهل الذمة الذين أسلموا وهاجروا إلى المدن إلى قراهم وتشدده في ذلك، وأمر بإرجاع الناس من المدن إلى أراضيهم، ووسم في أيديهم اسم الرجل وقريبة¹²⁷.

¹²⁴ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ج2، ص338.

¹²⁵ نفسه، ج2، ص 339.

¹²⁶ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص 441.

¹²⁷ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ج2، ص 417.

حول الحجاج الأراضي في منطقة الفرات أراضي عشرية إلى أراضي خراجية وربما كان هدف الحجاج من وراء هذا الإجراء هو إيجاد مورد ثابت ودائم لخزينة الدولة الأموية تمكن من خلاله إنقاذها ورفع قيمة الخراج ومقداره . واتخذ الحجاج قرارات صارمة تتعلق بالفلاحين من حيث منع هجرة السكان من الريف إلى المدن بل أمر بترحيل من تملك أرضا من المدن إلى الريف بهدف النهوض بالزراعة ، ويتم الإنتاج الزراعي والغذاء اللازم للأمة لإنقاذ الدولة من أزمته المالية ويبدو أن فرض الخراج منطقي من أجل حماية موارد الدولة

128 .

قد يكون النزوح الريفي كنتيجة حتمية لانخفاض مداخيل الخراج لذا ارتأى الحجاج أن تخرج الفلاحين من الأمصار ويلحقهم بقواهم الأصلية حلا للمشاكل التي بسببها وجودهم بالمدن ¹²⁹ .

قد أشارت المصادر إلى أن الحجاج أضاف مع إجراء تم فرض الجزية وفي حين يذكر الطبري أن الحجاج أخرج أهل الذمة في الأمصار وأخذ عنهم الجزية ، فقد رد الحجاج على من الله عليه بالإسلام إلى بلدهم وأخذهم بالخراج ، فرواية الطبري في الوحيدة التي أقرت بأن الحجاج أخذ الخزينة على أهل الذمة وهذا فيه تجاوز حكم شرعي لكن الفقهاء القدامى لم يذكروا بأن الحجاج أخذ الجزية ¹³⁰ .

ففي كل ذلك نقول بأن إرجاع الفلاحين إلى قراهم يعد إجراء إداريا صرفا، هدفه كتنظيم الأمصار ورفع مستوى الجباية، وقد تطلبت الظروف الجديدة التي أصبحت تمر بها الدولة العربية مثل هذا الإجراء والعمل على تعديل النظام

¹²⁸ ابن الأثير ، المصدر السابق، ج 2 ، ص 94 .

¹²⁹ نفسه ، ص 95 .

¹³⁰ الطبري ، المصدر السابق ، ص 420 .

،فمواقف الحجاج كانت نتيجة لاختبار أهل الذمة في حسن إسلامهم فهناك مواقف خروجهم من الإسلام بمجرد انسحاب جيش الفتح¹³¹.

كان لجميع الإجراءات الزراعية التي قام بها الحجاج في مجال الإصلاحات الزراعية من خلال العمل على زيادة مساحتها وقيامه لحفر الأنهار والقنوات المائية وإقامة الجسور على الأنهار واهتمامه بأموال الفلاحين وعمل على توفير الحيوانات اللازمة دور هام في زيادة الإنتاج ودعم مداخل الدولة¹³².

02- إحصائيات حول جباية العراق في عهد الحجاج :

تشير جميع الإحصائيات في هذا العهد إلى أن الخراج وصل إلى ثمانية عشر مليون درهم وقيل خمسة وعشرون مليون وبعض الإشارات ثمانية وعشرون مليون درهم وقيل أربعون مليون درهم وبعضها ثمانون مليون درهم ومئة وثمانية عشر مليون درهم، وإن تضارب الأرقام الإحصائية لا ينطبق على سنوات حكم الحجاج فقط بل ينطبق على بعض الولاة أيضا¹³³.

فالارتفاع والانخفاض في مردودية الهكتار وفي موارد الخراج هو تحصيل حاصل لما كان سائد في فترة من الفترات في أنحاء الدولة الأموية من حروب وثورات وقحط، كما أن الاختلاف بين الروايات هنا وهناك وما زاد الأمر تعقيدا هو الإشارات بأن الحجاج ترك أكثر من مئة مليون درهم أو مئتي مليون درهم

134

¹³¹ ابن الأثير، المصدر السابق، ج2، صص 96، 97.

¹³² الطبري، المصدر السابق، ص 617.

¹³³ عبد الواحد ذون طه، العراق في عهد الحجاج، ص 189.

¹³⁴ نفسه، ص 190.

إهتم الحجاج بتنظيم المزروعات وبالفلاحين اهتماما كبيرا، لأنهم من أحد مصادر الجباية المهمة . فانخفاض مقدار الخراج يكون مرده هو انتقال التملك من القطاع العام إلى القطاع الفردية¹³⁵.

مما سبق نقول بأن الحجاج حاول ولو بالقليل تحقيق موارد إقتصادية جديدة للدولة وقام بإصلاحات على المستوي الزراعي كما لا ننكر ما قام به رغم اللين الذي أكتفته المصادر، هذه الأحوال من قول بعض الرواة بأنها جزية على أهل الذمة إلا أننا نلمس تحسين في بعض أنواع المزروعات وإهتمامه بالفلاحين .

كما تشير بعض النصوص إلى وجود هيئات زراعية لها إختصاصات معينة منها :

هيئة تهتم بالأراضي الزراعية وتمنحها لأجال محددة لمن يزرعها مقابل وديعة نقدية ومن يخالف شروط هذه المنحة ويخرب الأرض يخسر وديعة، ويبدوا أن هذه الهيئة قد ساعدت في إستصلاح الأراضي وإعمارها وسمحت للمزارعين بالعمل في حقول لمدة قد تطول أو تقصر وفقا لرغبتهم دون أن يترتب عليهم إلتزامات مالية غير الوديعة والضرائب المقررة من قبل الحكومات ورجال الدين¹³⁶، وتوجد أيضا جمعيات زراعية تتألف عادة من مجالس تضم ثمانية أعضاء وتترأسها مسؤول ينتخب لوقت معلوم، وكانت هذه الجمعيات تختلف من مجتمع لآخر، ففي المجتمعات الكبيرة كالمدن كانت تتميز بكبر عدد أعضائها وبانضمام كبار ملاك الأراضي بما فيهم الملك إلى مجالسها، أما أهدافها فكانت الإشراف على الأراضي الزراعية وحفظ حقوق المزارعين وتأمين البذار وغيره،

¹³⁵ البلاذري، المصدر السابق، ص 159.

¹³⁶ علي محمد معطي، تاريخ العرب الإقتصادي قبل الإسلام، ص 106.

كما كان عليها أن تتحمل أمام الدولة مسؤولية دفع الضرائب وبدلات الإيجارات وما يترتب على المزارعين من واجبات¹³⁷.

كما أنه لا يغيب أن هذه الجمعيات قد أشاعت جوا من التعاون بين المزارعين، ونظمت عملية الحصاد وجمع الثمار في أوقات محددة وقد ساعد ذلك في نمو الزراعة وتطورها¹³⁸.

رابعا - النشاط الرعوي والثروة الحيوانية :

نظرا للنظام القبلي المترخي الأطراف إعتمدت الدولة الأموية على الرعي كنشاط غالب على البدو الرحل حيث شيدت المراعي الواسعة وخصصت مساحات شاسعة من أجل أن تستعمل كمراعي لمختلف أنواع المواشي والإبل، الغنم، الماعز، البقر، وتعتبر المواشي في أهم الثروات الحيوانية بالإضافة إلى الخيل والجواميس¹³⁹، وقد إستعملت الإبل في النقل وكانت لحوم الغنم والماعز تصدر إلى المناطق المجاورة، وكذلك إستخدام أصوافها ولحومها للألبسة حيث إعتبرت كمواد أولية هامة في الصناعات النسيجية وتوفر اللحم والدهون ومنتجات الألبان، وإستعملت الأبقار في تدوير عجلات الناعورات والري والدرس و الحرث، حيث في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي أمر بالإعتناء بها وعدم القيام بعمليات الذبح العشوائي لها¹⁴⁰.

ومن بين أكثر السياسات التي إعتمدتها الدولة الأموية في هذا المجال هي جلب الأنواع من منطقة إلى أخرى. ومرد ذلك إلى تناقص الوسائل في منطقة العراق حيث تم نقل الجواميس إليها من بلاد السند لكونها تتأقلم في أي منطقة

¹³⁷ جواد علي ، المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 223 ، 224.

¹³⁸ نفسه، ص 53، 54.

¹³⁹ ابن خرداذبة ، المصدر السابق ، ص 16.

¹⁴⁰ ابن عبد ربه ، المصدر السابق، ج7، ص 31.

وضعت بها ، شملت تربية الأغنام في منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين
الهرين والتي إعتبرت خزاناً للبن والصوف والجلود كونها مصدر لقوة السكان .

141

وإستعملت مختلف الأنواع من الإبل والدواب بصفة عامة كأحد أهم العناصر
في تدوير إستثمار الثروة الحيوانية ، واستعملت كذلك في الري والحرق والدرس
والنقل والسفر وطحن الحبوب، و أولت الدولة الأموية أهمية بالغة للمجال
الزراعي¹⁴² .

حيث قامت بتنمية الثروة الحيوانية وعنت بها عناية خاصة ، لما لها من
علاقة مباشرة بالزراعة مثل الأبقار والجمال والجواميس التي تستعمل في الري
والحرق والماعز والأغنام التي تدخل أصوافها في الكثير في الميادين الصناعية
والدهون في الكثير من الصناعات الدوائية¹⁴³ .

كان الخليفة عمر بن عبد العزيز يقدم القروض للفلاحين من بيت المال
مبرراً ذلك بقوله: "لا تزيدنهم العام أو عامين" ، ويعني ذلك ضرورة مد يد العون
إلى الفلاحين حتى يتوفر لهم الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة وتهيئة أدوات
العمل ليساعدهم ذلك على البقاء والإستمرار بعملهم في الأراضي ولا ينقص دخل
بيت المال¹⁴⁴ .

ومن جهة أخرى فإن الخليفة قيل أن جيشاً من أهل الشام قد مر بأرض
مزروعة فأتلف زرعها فتقدم صاحب الأرض بشكوى إلى الخليفة ، فأمر له
الخليفة بمبلغ عشر ألف درهم تعويضا له عن خسارته بإتلاف مزروعاته¹⁴⁵ ،

¹⁴¹ فالج حسين ، المرجع السابق ، ص 80.

¹⁴² أبو يوسف ، المصدر السابق ، ص 100.

¹⁴³ أبو يوسف ، المصدر السابق ، ص 102.

¹⁴⁴ ابن سلام ، المصدر السابق ، ص 256.

¹⁴⁵ أبو يوسف ، المصدر السابق ، ص ص 308 ، 312.

فقد أمر بإعادة النظر في أحوال الفلاحين وإيجاد مصدر تمويل لهم يساعدهم على زراعة أراضيهم، "فمن كانت عليه جزية فضعف عن أرضه ، أسلفه ما يقوى به عمل أرضه" ¹⁴⁶ .

إن القدوة التي رسخ عمر مفهومها بين الولاة والجبابة والرعية ، ووضع الأمور المالية في نصابها وعدم التلاعب بالأرض وتحويل ملكيتها وإعطائها صفة الإستقرار وعدم الضغط على الفلاحين ومعاونتهم على إستغلال أراضيهم ، كل هذه الأمور ساعدت على إظهار أرقام موازنة للدولة الأموية ، بمظهر تميل فيه لصالح بيت المال ووفرة ماله بالرغم من كثر أعبائه ¹⁴⁷ .

¹⁴⁶ جواد علي ، المرجع السابق ، ص ص 312،308 .

¹⁴⁷ ابن سعد ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص ص 189 ، 192 .

الخاتمة

خاتمة

لقد تم هذا البحث الذي تناولنا فيه قطاعاً اقتصادياً هاماً في الدولة الأموية وأهم ما توصلنا إليه من نتائج ما يلي:

- لاحظنا تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام في مرحلة صدر الإسلام والدولة الأموية، حيث بدأت قواعده بالظهور منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ثم تكامل وضعها بسياسة الفتح والتوسع التي انتهجها الرسول صلى الله عليه وسلم وتبعها الخلفاء الراشدون من بعده.
- ملكية الأرض أثرها في الأسس التي تحكمت بصيغة الدولة والمجتمع ونظراً لأن الأرض الزراعية تشكل بالضرورة في المجتمعات الزراعية أضمن مصدر لتمويل خزينة الدولة.
- إقبال الدولة على استصلاح الأراضي في مختلف المناطق وذلك يهدف لزيادة رقعة الأراضي التي بحوزتهم وكان ذلك من قبل الخلفاء الأمويين وولاتهم.
- كانت سياسة الأمويين الزراعية قائمة على تطوير الزراعة وتتميتها انطلاقاً من الملكيات الخاصة والعامة للأراضي الزراعية في الدولة وفق تعامل دقيق في توزيع الأراضي وتنظيم أمورها.
- تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل المساعدة على قيام الزراعة وازدهارها وذلك من خلال تنوع المناخ الذي يساعد بدوره على تنوع المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى خصوبة التربة وتوفر المياه وتنوع الأراضي الزراعية لتنوع تضاريس الدولة الأموية .
- سعى جل خلفاء بني أمية وولاتهم إلى تطوير قطاع الزراعة والري، فكانت مشاريع كشف الأنهار وحفر القنوات وإقامة السدود والقناطر وتطهير الترعر وغيرها.

خاتمة

- إن ازدهار الزراعة في الدولة الأموية ووفرة محاصيلها كان نتيجة التفاعل وتناغم العوامل الطبيعية والبشرية، والتي ساهمت في خلق مناخ زراعي فعال.
- كما أن للأمويين دور في الحفاظ على نمط اقتصادي وزراعي من أجل منتج أحسن وذلك من خلال متابعة مشكلات الفلاحين المتعلقة بالري والعمل على حلها، وشق الأنهار ودعم الفلاحين وإصلاح القنوات وتوسيعها أو إنشاء قنوات جديدة.
- حرصت الدولة على تطوير الزراعة حسب الأقاليم المناخية المناسبة لخصائص كل محصول لزيادة مردودية الأرض الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما ركزت على المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، حيث قامت بجلب زراعات وتوظيفها في أقاليم الدولة الأموية.
- اعتناء الدولة الأموية في سياستها الزراعية بالثروة الحيوانية وتتميتها.



قائمة

البييليو غرافيا

-القرآن الكريم:

أولاً: المصادر:

- 1- ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد (ت630 هـ/1233 م)، الكامل في التاريخ، تح: محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- 2- الأصفهاني، علي بن الحسيني (ت356هـ/969م)، الأغاني، د.ط، دارالكتب المصرية، القاهرة، 1936م.
- 3- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن علي (ت597هـ/1201م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م.
- 4- ابن السلام، أبو عبيد القاسم، الأموال، شرحه عبد الأمي على مهنا، ط1، دار الحديث، لبنان 1988م.
- 5- ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة، تح: صبحي الصالح، ط.4، دار العلم للملايين، لبنان، 1994م.
- 6- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية، ط1، دار الجيل، لبنان، 1413هـ-1993م.
- 7- ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي (ت 367/980 م)، صور الأرض، د.ط، دار، مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.
- 8- ابن خرداذبة، أبي القاسم عبيد الله بن عبد المطلب عبد الله (ت300 هـ /913م)، المسالك والممالك، د.ط، مطبعة بريل، ليدن، 1889م.
- 9- ابن خلكان، شمس الدين بن محمد (ت 681هـ/1281م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، د.ط، دار بيروت، 1977م.

قائمة المراجع

- 10- ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد الحنبلي (ت795هـ/1393م)، الإستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1985م.
- 10- ابن رسته، أحمد بن عمر (ت310هـ/922م)، الأعلاق النفسية، مطبعة برياء، مدينة ليدن، 1893 م.
- 11- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت595هـ)، بداية، المجتهد ونهاية المقتصد، ط10، دار الكتب العلمية، لبنان، 1408هـ-1988م .
- 12- ابن زنجويه، حميد بن مخلد الأزدي (ت865/251م)، الأموال، تح: شاكِر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للحقوق والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1986م.
- 13- ابن سعد، محمد بن سعد منيع البصري، (ت230هـ-845م)، كتاب الطبقات الكبير، تح: علي محمد عمر، ط1، مكتبة الخناجي، القاهرة، 2001.
- 14- ابن شبة، أبو زيد عمر (ت626هـ/875م)، تاريخ المدينة، تح: فهميم محمد شلتوت، د.ط، 1979م.
- 15- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت328هـ-940م)، العقد الفريد، تح: عبد المجيد الترحيني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- 16- ابن عساکر، أبي القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ-1176م)، تاريخ مدينة دمشق، تح: محب الدين سعد عمر بن غرامة العمري، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1995م.
- 17- ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت421هـ/1031م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ط1، دار الكتب العلمي، بيروت، 2003م.
- 18- ابن منظور، محمد بن أبي مكرم (ت711هـ/1311م)، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت، دت.
- 19- أبو الفداء، عماد الدين بن إسماعيل محمد بن عمر (ت732هـ/1331م)، تقويم البلدان، د.ط، دار صادر، بيروت، دت.
- 20- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني في الأزدي (ت888/275م)، سنن أبي داود تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دت .

قائمة المراجع

- 21- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ/798م)، الخراج، د.ط، دار المعرفة، بيروت 1979م.
- 22- أبو عبيد، القاسم ابن سلام(ت224هـ/838م)، كتاب الأموال، تح:أبوا أنس سيد بن رجب، قدم له وعلق عليه :أبواسحاق الحويني ،ط1، دار الهدى النبوي ،مصر، دار الفضيلة،السعودية،2007م.
- 24- البلاذري:
- أحمد بن يحيى (ت279هـ/892م)، أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار، رياض زركلي،ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م.
- فتوح البلدان، تح: عمر أنيس الطباع ،مؤسس المعارف،د.ط، بيروت ، 1987م.
- 25- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429 هـ /1039م)، ثمار القلوب،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
- 26- الجاحظ، عمر بن بحر(ت255هـ/868م)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- 27-خلفية بن خياط، أبو عمرو خليفة (ت240هـ/854م)، تاريخ خلفية بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، ط2 ،دار طيبة، الرياض، 1985م.
- 28-الدينوري، أحمد بن داود (ت282هـ/895م)، الأخبار الطوال، تح: عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيال، د. ط ،وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دت.
- 29-السمهودي، نور الدين علي بن أحمد (ت911هـ/1505م)،وفاء الوفا بأخباردار المصطفى،ط4،دار الكتب العلمية، بيروت، 1984م.
- 30-الشوكاني ،محمد بن علي (ت 1250هـ)نبل الأوطارن شرح : منتقى الأخبار ،تح:رائد بن صبري ،لبنان ،بيت الأفكار الدولية 2004م.
- 31-الصابي ، الهلال بن المحسن الوزراء، مطبعة الآباء السيوعيين، لبنان، 1904م.
- 32-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ/923م)،تاريخ الرسل والملوك،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف،مصر،1967م.
- 33-الفراء،أبو يعلي محمد بن الحسين (ت458هـ /1066م)،الأحكام السلطانية،تح:محمد حامد الفقي،د.ط،دار الكتب العلمية،بيروت،2000م.

قائمة المراجع

- 34- الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب (ت816هـ، 1414م)، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم عرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.
- 35- قدامة بن جعفر، أبو الفرج البغدادي (ت948هـ/33م)، الخراج وصناعة الكتابة، تح: محمد الحسين الزبيدي، د.ط، دار الرشيد، العراق، 1981م.
- 36- الفلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.
- 37- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت بعد 966هـ/355م)، الولاة والقضاة، تح: رفن كست، د.ط، مطبعة الأباء اليسوعيين، بيروت، 1908م.
- 38- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989م.
- 39- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت346هـ/95م)، التنبيه والإشراف، د.ط، مطبعة بريل، ليدن، 1893م.
- 40- المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد البشاري (ت380هـ/993م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، د.ط، دار صادر، بيروت، دت.
- 41- المقرئ، علي بن أحمد بن علي (ت845هـ/1441م)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح: كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2007م.
- المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئية، تح: محمد زينهم مدبحة الشرقاوي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، دت.
- 42- الميداني، أبو الفضل أحمد محمد الميداني، مجمع الأمثال، ط3، د.م، 1972م.
- 43- الهمداني، لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت334هـ/945م)، صفة جزيرة العرب، تح: محمد بن علي الأكوخ الحوالي، ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1990م.
- 44- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله (ت626هـ/1229م)، معجم البلدان، د.ط، دار صادر، بيروت، 1977م.
- 45- يحيى بن آدم، القرشي (ت203هـ/818م)، كتاب الخراج، تح: حسين مؤنس، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1987م.

قائمة المراجع

46-اليعقوبي،أحمد بن أبي يعقوب (ت284ه/897م)،تاريخ اليعقوبي، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،2010م.

ثانيا : المراجع

أ- الكتب:

47-أبو صفية جاسم، برديات قره بن شريك العبسي، دراسات و تحقيق مركز فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، السعودية، ط.1، 2004م.

48-البراوي راشد، في الإقتصاد الإسلامي، ط.1، دار الحرية، القاهرة، 1986م.

49-البلتاجي محمد، الملكية الفردية في النظام الإقتصادي الإسلامي، ط.1، دار السلام، القاهرة، 2007م.

50-الجنجاني الحبيب، المجتمع العربي الإسلامي (الحياة الإقتصادية و الإجتماعية)، عالم المعرفة، الكويت، 2005م.

51-الحارثي جريبة بن أحمد بن سنان ، الفقه الإقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ط.1، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2003م.

52-الحسيني، السيد أبو النصر أحمد، الملكية في الإسلام، د.ط، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، د.ت.

53-الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، د.ط، دار المعارف، القاهرة، 1959م.

54-الخفيف علي، الملكية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية، د.ط، دار الفكر العربي، بيروت، 1996م.

55-خليل محسن، في الفكر الإقتصادي العربي، دار الرشيد،العراق، 1982م.

56-الدوري عبد العزيز، أوراق في التاريخ و الحضارة، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م.

57-ذنون طه عبد الواحد، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، ط.2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005م.

58-رحال عاطف، تاريخ بلاد الشام الإقتصادي في العصر الأموي، ط.1، بيسان للنشر و التوزيع، بيروت، 2000م.

قائمة المراجع

- 59- الزبيدي محمد حسين و صالح الصادق السباني، الدولة الأموية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط.1، سنة 1370هـ.
- 60- السباعي مصطفى، إشتراكية الإسلام، ط.3، الدار القومية للطباعة و النشر، د.ت. السميح محمد بن علي، ملكية الأرض في الشريعة الإسلامية، ط.1، القاهرة، 1983م.
- 61- الشريف إبراهيم أحمد، مكة و المدينة في الجاهلية و عهد الرسول، د.ط، دار الفكر العربي، د.ت.
- 62- الصلابي علي محمد، الدولة الأموية، ط.2، دار المعرفة، بيروت، 2008م.
- 63- طهوب صلاح، موسوعة التاريخ الإسلامي(العصر الأموي)، د.ط، عمان، دار أسامة للنشر، 2004م.
- 64- العبادي داود عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، ط.1، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، 2000م.
- 65- العلي صالح أحمد، الحجاز في صدر الإسلام، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م.
- 66- فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، د.ط، 1978م.
- 67- الكبسي، حمدان عبد المجيد، الخراج و مقاديره، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد، 1411هـ-1988م.
- 68- لوبون غوستاف، حضارة العرب، تر: عادل زعيتز، هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2013م.
- 69- متر آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط.5، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- 70- محمود طه أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، ط.3، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1975م.
- 71- محمود مصطفى نادية، الدولة الأموية دولة الفتوحات، ط.1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.

قائمة المراجع

- 72- ميكيل أندريه، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، تر: إبراهيم خوري، د.ط، دار إشبيلية للدراسات و النشر و التوزيع، دمشق، 1993م.
- 73- الناظور شحادة، تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك، ط.1، دار الكندي للنشر و التوزيع، إربد، 1996 م.
- 74- النبهان ، محمد فاروق، الإتجاه الجماعي في التشريع الإقتصادي الإسلامي، ط.4، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1408هـ-1988م.

ب - المجالات:

- 75- باسم صكبان علي، نظرية الفيء في الدولة العربية الإسلامية في صدر الإسلام و الخلافة الأموية، مجلة كلية التربية للبنات ،م20،(2)، 2009م.
- 76- فاروق عمر فوزي، العصر الذهبي، عصر الإزدهار الذهبي، المؤرخ العربي، ع15، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب ، بغداد، 1980م.
- 77- مرتضى جليل جعيلان و مهند عبد الرضا حمدان، الأراضي المفتوحة في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم و الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، مجلة كلية التربية للبنات، م20،(2)، 2011م.

ج - الرسائل الجامعية:

- 78- عبد الله علي عيدروس الباز، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام و أثرها على النشاط الإقتصادي ، رسالة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984م.
- 79- عصام هاشم عيدروس الحضري، التطور الإقتصادي في العصر الأموي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1992م.



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-د	المقدمة
15	الفصل الأول :الملكيات الزراعية ومقوماتها في الدولة الأموية .
15	أولا :الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية .
18-15	1-الإقطاع .
20-19	2-إحياء الأراضي الموات .
21-20	3-أنواع التملك الأخرى (الشراء والهبة والوصية والميراث) .
21	ثانيا :الملكيات العامة للأراضي الزراعية للدولة الأموية .
22-21	01- أراضي الموات .
23-22	02- أراضي الصوافي .
24-23	03- أراضي المرافق العامة.
25-24	04- أراضي الحمى .
26-25	05- الأراضي الخراجية.
26	ثالثا :المقومات الزراعية للدولة الأموية .
26	01- المقومات الطبيعية .
27-26	أ- المناخ .
29-27	ب- التضاريس والتربة.
29	ج- مصادر المياه(مصادر الري) .
32-29	• مياه الأمطار .
33-32	• مياه الآبار والينابيع .
36-33	• مياه الأنهار .
38-36	02- المقومات البشرية .
40	الفصل الثاني : الإجراءات الزراعية في الدولة الأموية .
40	أولا :أنواع الإستثمار الزراعي .
41-40	01- الإستثمار المباشر.

42-41	02- الإستثمار غير المباشر .
42	ثانيا :الإنتاج الزراعي(الحاصلات الزراعية) .
42	01- الحبوب :
43-42	أ- القمح
43	ب- الشعير
44	ت- الأرز
47-44	02- الخضر والفواكه .
47	ثالثا :الإجراءات الزراعية في عهد الحجاج .
50-47	01- الإصلاحات الزراعية في عهد الحجاج .
51-50	02- إحصائيات حول جباية خراج العراق في عهد الحجاج.
53-52	رابعا :النشاط الرعوي والثروة الحيوانية .
56-55	خاتمة.
66-58	قائمة المصادر و المراجع.
	فهرس المحتويات.

قائمة الإختصارات:

هجري	هـ
ميلادي	م
مجلد	مج
الجزء	ج
طبعة	ط
تاريخ الوفاة	ت
دون تاريخ الطبعة	د،ت،ط
دون مكان النشر	د،م
عدد	ع
صفحة	ص
تحقيق	تح
ترجمة	تر

سبح محمد الله